التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

يناير 2024م

رقم ردمد: 8320 - 1658

WWW.RASANAH-IIIS.ORG
Rasanah_iiis
info@rasanahiiis.com
+966112166696

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخص التنفيذي 4

تطورات الشأن الداخلي الإيراني..... 8

مع اقتراب الانتخابات تتزايد مخاوف النظام
الإيراني من تدني نسبة المشاركة..... 10

ارتفاع كبير في أسعار صرف الدولار مقابل العملة الإيرانية المحلية 13

إيران تصعد ضد دول الجوار وتطلق ثلاثة أقمار صناعية..... 15

الهروب من الأزمات الداخلية الإيرانية عن طريق الانتحار..... 18

التوظيف السياسي للفتوى والأيديولوجيا 20

التفاعلات الإيرانية العربية..... 24

إيران وعودة التوترات من جديد إلى الساحة العراقية 26

مثلَّث التوتُّر الإيراني-الإسرائيلي-الروسي في سوريا 29

المواجهات الغربية مع الحوثيين في البحر الأحمر..... 31

علاقات إيران بالقوى الدولية..... 34

تجنُّب الولايات المتحدة وإيران المواجهة المباشرة رغم تزايُد التوتُّر 36

تصاعُد التوتُّر في علاقات إيران بالوكالة الدولية
للطاقة الذرِّية وبريطانيا..... 39

الملخص التنفيذي

شهدت إيران خلال شهر يناير 2024م، جملة من التطورات والأحداث المتسارعة في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية الاجتماعية والأيديولوجية، أما العلاقات الإيرانية مع المحيطَين العربي والدولي فقد كانت هي الأخرى حافلة بالتفاعلات المتشابكة التي يُتوقع أن تلقي بظلالها على علاقات إيران الخارجية خلال الفترة القادمة.

داخليًا وعلى المستوى السياسي، فإن إيران ستشهد مطلع مارس المقبل استحقاقين انتخابيين مهمين، هما الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس الخبراء، ومع اقتراب موعد هذه الانتخابات، عادت مخاوف النظام الإيراني مجددًا من احتمالية تدني نسبة المشاركة في هذه الانتخابات على غرار آخر استحقاقين انتخابيين شهدتهما إيران، وهما الانتخابات البرلمانية في 2020 والانتخابات الرئاسية في 2021، إذ سجّلا أدنى نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات الإيرانية.

وجراء السخط الشعبي المتزايد من سياسات النظام واستمرار التراجع في الوضع الاقتصادي، فضلًا عن رفض أهلية عدد كبير من المرشحين، خصوصًا مرشحي التيار الإصلاحي، وإعلان بعض الأحزاب مقاطعته هذه الانتخابات، اتخذ النظام الإيراني سلسلة من الإجراءات لتشجيع المواطنين على التوجه إلى صناديق الاقتراع، كزيادة عدد المرشحين في كل دائرة انتخابية، وقبول أهلية بعض المرشحين المؤثرين في الحياتين السياسية والاجتماعية في إيران.

اقتصاديًا، شهد سعر الدولار خلال شهر يناير 2024م ارتفاعًا كبيرًا مقابل سعر العملة المحلية، إذ تجاوز حاجز 58 ألف تومان للدولار الواحد. وشكّل هذا الارتفاع نسبة 16%، مقارنة بمتوسط السعر السائد خلال شهر ديسمبر 2023، السابق، الذي بلغ نحو 50 ألف تومان لكل دولار. وترجع أسباب هبوط العملة المحلية مقابل الدولار إلى انخفاض الاحتياطات النقدية إلى أدنى مستوياتها والنقص الحاد بالعملات الأجنبية، حتى مع وجود صادرات نفطية للخارج، فضلًا عن الهجمات التي استهدفت قاعدة أمريكية في الأردن وتداعياتها المحتملة على الاقتصاد الإيراني، خصوصًا بعد توجيه أصابع الاتهام إلى طهران بالتورط في هذه الحادثة. هذا التذبذب في أسعار الصرف، أفقد المواطن الإيراني ثقته بالعملة المحلية، لذا لجأ البعض إلى شراء الذهب والعملات الأجنبية، كما اتجه البعض الآخر إلى شراء الأصول والعقارات في دول الجوار.

على المستوى العسكري، فتحت إيران ثلاث جبهات عسكرية في وقت واحد، وبينما كان يوجد انسجام مع سوريا أبدت في المقابل الحكومة العراقية رفضها الهجمات الإيرانية داخل أراضيها دون أي رد فعل، أما باكستان فقد اشتبكت مع إيران برد مماثل، فقد شنَّت هجمات على جماعات داخل إيران، كما نفذت إجراءات دبلوماسية رفضًا للسلوك الإيراني، وسارعت طهران لاحتواء الموقف وتجنبت التصعيد.

تأتي هذه التطورات في ظل حالة التوتر التي تسود المنطقة مع استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة، التي تدفع إيران إلى ترتيب أوراقها بما يخدم نفوذها، مع السعي لتجنب امتداد الحرب إلى داخلها من خلال الرسائل العسكرية المتنوعة بين توجيه الضربات والكشف عن جديد ترسانتها الصاروخية لردع خصومها.

على الصعيد الاجتماعي، ونظرًا لتراكم الأزمات الاقتصادية في إيران لسنوات طويلة فإن آثارها الاجتماعية تعاظمت بصورة كبيرة جدًا، تجلّت في انتشار جل المشكلات الاجتماعية، وبروز بعض الظواهر بشكل لافت، لعل أهمها ظاهرة الانتحار التي أخذت منحى تصاعديًا في إيران تجاوز المعدل العالمي، ولم يبقَ محصورًا في فئة العاطلين عن العمل، بل تجاوزه إلى مختلف

الفئات والأطياف المجتمعية، نظرًا للأوضاع المعيشية المكلِّفة التي باتت تؤرق جُل المجتمع الإيراني.. يقابل ذلك عجز حكومي عن إيجاد حلول ناجعة للحد من ظاهرة الانتحار، بل والانكفاء على بعض الإجراءات التي اتخذتها سابقًا لاحتوائها، نظرًا لمحدودية الموارد الحكومية، وهو ما ينذر باستمرار الظاهرة وربما أخذها منحنيات جديدة.

أيديولوجيًّا، عملت النخب الدينية الإيرانية على حثّ الناس على المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، واستُعملت الفتوى الدينية أداة من أدوات حث الناس على المشاركة. بيد أن الاستعمال المكثف للفتوى الدينية لترهيب الناس وترغيبهم في كل انتخابات من شأنه أن يقوّض فاعليتها، ويؤدي إلى نبذها من عموم الناس على المدى البعيد. كذلك على المستوى الخارجي لم يخلُ الأمر من توظيف للأيديولوجيا، فقد هاجم الإعلام الإيراني الرسمي وشبه الرسمي حكومة طالبان بسبب التفجيرات التي شهدتها مدينة كرمان الإيرانية، متّهمًا إياها بـ«التساهل مع تنظيم الدولة الإسلامية، داعش»، في حين حاولت الحركة أن تُطمئن الجانب الإيراني باستنكار وإدانة تفجير كرمان، ونفْي أي علاقة لها مع «جيش العدل». لكن أُسس الخلاف بين الجانبين أعمق من ذلك، إذ يوجد اختلاف في الفكر والمذهب والقراءة الدينية، إضافة إلى الخلاف التاريخي بين البلدين، مما ينعكس على نسج وإدارة السياسات بينهما.

العلاقات الخارجية الإيرانية مع المحيطَين العربي والدولي كانت حافلة بالتطورات والأحداث المهمة خلال شهر يناير 2024، عربيًّا وعلى مستوى التفاعلات الإيرانية العراقية، فقد شهدت الساحة العراقية تصاعدًا في التوتر من جديد، على خلفية توالي الاعتداءات الإيرانية ضد الأهداف الأمريكية والإسرائيلية، سواء بشكل مباشر من خلال الحرس الثوري واستهدافه ما اعتبرته إيران «مركز تجسس إسرائيليًّا» في أربيل العراقية، أو بشكل غير مباشر من خلال مليشياتها المسلحة، فقد استهدف «حزب الله» العراقي، أقرب المليشيات المسلحة لإيران، حسب التصريحات الأمريكية، القاعدة الأمريكية الواقعة في منطقة «برج22» قرب المثلث الحدودي من ناحية شمال شرق الأردن، وذلك بذريعة الضغط على واشنطن وتل أبيب لوقف الحرب المشتعلة في غزة، ما يشكِّل انتهاكًا واضحًا لسيادة الدولة العراقية، وسط مخاوف من اتساع الصراع الإقليمي بفعل الهجمات المليشياوية المتكررة ضد الأهداف الأمريكية والإسرائيلية، والرد الأمريكي والإسرائيلي باستهداف عديد من القيادات والتمركزات العسكرية الإيرانية التابعة للحرس الثوري في العراق وسوريا.

وعلى صعيد العلاقات الإيرانية-السورية، تناول تقرير هذا الشهر ملف مقتل عدد من القادة الإيرانيين في سوريا عبر عمليات إسرائيلية متتالية، ودلالات ومؤشرات هذه العمليات للجهة المنفذة لها، وكذلك لجهة مدلولاتها بالنسبة لإيران، وما رافقه من حالة إرباك وقلق إيراني من رفع إسرائيل مستوى تهديداتها وانتقائيتها الواضحة والدقيقة تجاه حصد رؤوس قيادات منظومتها العسكرية العليا في سوريا.

وفي ما يتعلق بالعلاقات مع اليمن، انخرط الحوثيون في الحرب بين حركة حماس وإسرائيل عبر استهداف السفن التي تعبر باب المندب باتجاه إسرائيل، مما تسبب في مشكلات كبيرة للاقتصاد العالمي. شكّلت الولايات المتحدة الأمريكية، في محاولة لتأمين الملاحة في البحر الأحمر، تحالفًا عسكريًّا يشن عديدًا من الهجمات ضد الحوثيين، بالموازاة مع تحركات سياسية ودبلوماسية لدفع الجماعة إلى التراجع عن قرارها. ورغم صد كثير من الهجمات والحد من قدرات الحوثيين، فإن المخاطر ما زالت تشكل هاجسًا لشركات النقل البحري، وفي ظل عدم وضوح مسارات الحرب الإسرائيلية على

غزة فإن مآلات الأوضاع في البحر الأحمر تبقى مشوبة بكثير من الغموض.

وفي ما يتعلق بالتفاعلات الإيرانية بالقوى الدولية، فقد شهدت علاقات طهران بواشنطن تصعيدًا إقليميًّا جديدًا وارتفاعًا ملحوظًا في مستوى التوتر بعد الهجوم على القاعدة الأمريكية في الأردن من جانب المليشيات العراقية، لكن رغم هذا التوتر، لا سيما في ظل غياب أي قنوات دبلوماسية في الفترة الحالية، فالجانبان حريصان على ألا يصلا إلى حرب إقليمية واسعة النطاق أو مواجهة مباشرة تغير قواعد الاشتباك.

أما العلاقات الإيرانية-الأوروبية، فلا تزال تراوح مكانها في مربع التوتر حول القضايا الخلافية الثابتة بين الطرفين، إذ وجهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية انتقادات لإيران بخصوص تطويرها برنامجها النووي، وتبعه تأكيد أوروبي على ذلك. كما فرضت بريطانيا عقوبات جديدة على إيرانيين بسبب استهداف المعارضة الإيرانية في الخارج، وهو ما تنكره طهران باستمرار، وأما في ما يخص سياسات إيران في منطقة الشرق الأوسط وأنشطة وكلائها، فإن الجديد في هذا الملف -نتيجة تبعات الحرب الإسرائيلية على غزة- يتمثل في استهداف الحوثيين الملاحة في البحر الأحمر، الذي تُحمِّل فيه بريطانيا المسؤولية لإيران توجيهًا وإسنادًا. وطبيعة الأوضاع الحالية تشير إلى استمرار التصعيد بين الطرفين بخصوص هذه الملفات في الفترة القادمة ضمن السياق نفسه.

أخبار رصانة

إصدار رصانة الجديد

كتاب الفقهاء والحاكمية في إيران

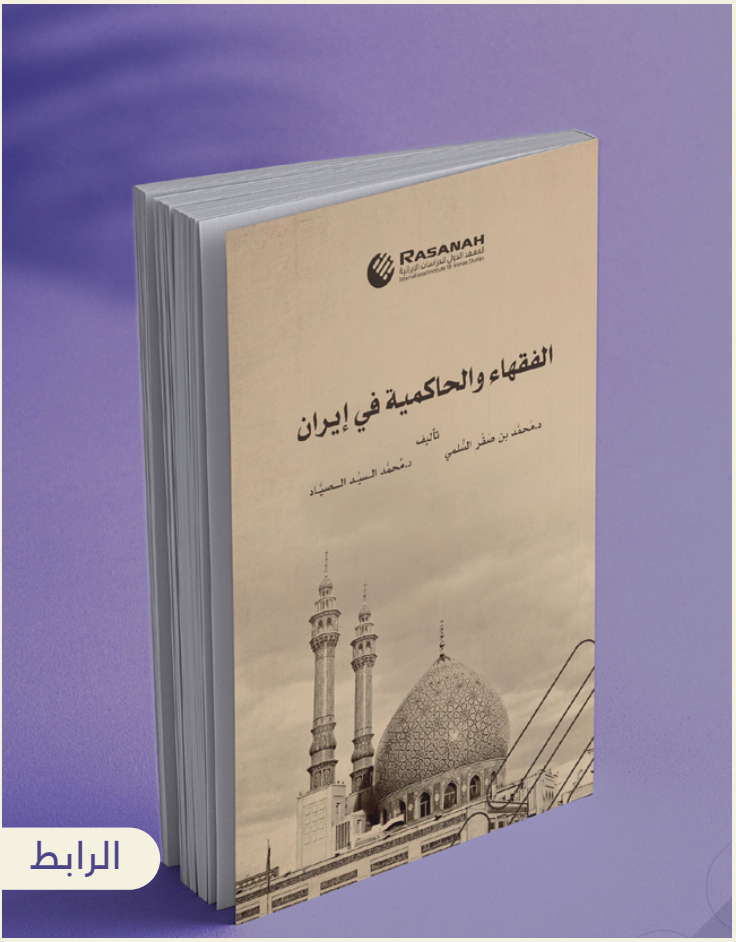

تطورات الشأن الداخلي الإيراني

شـهد الداخـل الإيرانـي خـلال شـهر يناير 2024م عديـدًا مـن التطـورات علـى المسـتويات السياسـية والاقتصاديـة والعسـكرية والاجتماعيـة والأيديولوجيـة، ويمكـن رصـد أبـرز هـذه التطـورات مـن خـلال تنـاول القضايـا التاليـة:

- مـع اقتـراب الانتخابـات، تتزايـد مخـاوف النظـام الإيرانـي مـن تدنـي نسـبة المشـاركة
- ارتفاع كبير في أسعار صرف الدولار مقابل العملة الإيرانية المحلية
- إيران تطلق ثلاثة أقمار صناعية
- الهروب من الأزمات الداخلية الإيرانية عن طريق الانتحار
- التوظيف السياسي للفتوى والأيديولوجيا

مع اقتراب الانتخابات تتزايد مخاوف النظـام الإيراني من تدني نسـبة المشاركة

تكتسب الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس الخبراء المقررة مطلع مارس 2024م، أهمية كبيرة بالنسبة للنظام الإيراني، خصوصًا أن آخر استحقاقين انتخابيين، وهما الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 2020م والرئاسية في 2021م، سجَّلا أدنى نِسبتي مشاركة في تاريخ الانتخابات التي أجرتها إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية في 1979م، وجاء هذا التراجع نتيجة مُباشرة للإقصاء الجماعي للمرشحين الإصلاحيين والمعتدلين، وحالة السخط من سياسات النظام الإيراني، ما أدى عمليًا إلى تحويل تلك الانتخابات إلى منافسة بين المحافظين للسيطرة على البرلمان ورئاسة الجمهورية، وعلى الرغم من محاولات النظام الإيراني زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات المقبلة، فإن الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات النظام، كمجلس صيانة الدستور، خصوصًا ما يتعلق باستبعاد أعداد كبيرة من المرشحين، قد تؤدي إلى تكرار سيناريو عامي 2020م و2021م.

أولًا: الانتخابات البرلمانية

تحظى الانتخابات البرلمانية التي ستُجرى في الأول من مارس المقبل بأهمية من زوايا مختلفة. أولًا أنها الانتخابات الأولى بعد سلسلة من الاحتجاجات التي شهدتها إيران خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، كان آخرها خروج الملايين في مختلف المدن الإيرانية للتنديد بحادثة وفاة الشابة الكردية مهسا أميني داخل أحد معتقلات ما يعرف بـ«شرطة الأخلاق». ثانيًا جراء السخط الشعبي المتزايد من سياسات النظام واستمرار التراجع الاقتصادي، ظهر عديد من الدعوات والتهديدات بمقاطعة الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس الخبراء.

وكان مركز طلاب إيران لاستطلاع الرأي «إيسبا» قد أجرى استطلاعًا للرأي، خلصت نتائجه إلى أن نسبة المشاركة في الانتخابات قد تكون في أدنى مستوياتها منذ انتصار الثورة بقيادة الخميني في عام 1979م، وأن 27.9% فقط من المواطنين أكدوا مشاركتهم في الانتخابات، بينما أكد 36% أنهم لن يُدلوا بأصواتهم في صناديق الاقتراع، وأن 6.8% لديهم احتمالية منخفضة و7.4% لديهم احتمالية كبيرة للمشاركة، كما أن 21.9% من المواطنين لم يتخذوا قرارًا بعد بالمشاركة من عدمها[1].

وفي ظل التهديدات بمقاطعة الانتخابات واحتمالية تكرار سيناريو آخر استحقاقين انتخابيين، اللذين شهدا أضعف نسبة مشاركة في عمر النظام الإيراني، تحاول مؤسسات النظام إعادة الزخْم الشعبي للانتخابات والخروج من مأزق تدني نسبة التصويت، عبر وسائل وإجراءات مختلفة، كزيادة عدد المرشحين، بواقع 48 مرشحًا لكل مقعد برلماني حسبما أعلن المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور، هادي طحان نظيف[2]، وتخصيص عشرات القنوات التليفزيونية أداة ترويجية للمرشحين خلال فترة الدعاية الانتخابية.

ومن ضمن التكتيكات التي اتخذت لزيادة عدد المقترعين، الموافقة على ترشح الشخصيات المرموقة والمعروفة التي تتمتع بشعبية كبيرة بين الناخبين. لكن بالرجوع إلى قوائم المرشحين الذين لم ينالوا أهلية الترشح في الانتخابات البرلمانية، نجد أن مجلس صيانة الدستور أقصى المرشحين المعروفين والمؤثرين رغم قلّتهم. فمثلًا من بين الأحزاب الإصلاحية والمعتدلة المعروفة، أبدت 4 أحزاب فقط اهتمامًا بالمشاركة في الانتخابات، وهي كوادر البناء، والثقة الوطنية،

(1) اکو ایران، نتایج نظرسنجی ایسپا درباره مشارکت در انتخابات 1402، (6 آذر 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 5 فبراير 2024م. https://2u.pw/GBiVZlb

(2) فرارو، به ازای هر رسی مجلس 48 نفر اندیدا هستند، (18 بهمن 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 5 فبراير 2024م. https://2u.pw/wzPyk6P

ونداء الإيرانيين، وحزب الاعتدال والتنمية، لكن جرت الموافقة على أهلية 3 مرشحين فقط ممن يمثلون أعضاء المجالس المركزية لهذه الأحزاب، وهم محمد باقر نوبخت من حزب الاعتدال والتنمية، ومحمد علي محسني بندابي من حزب نداء الإيرانيين، ورؤوف قادري من حزب الثقة الوطنية، وفي المجمل، من بين 114 عضوًا رسميًا في هذه الأحزاب الأربعة الذين أعلنوا ترشحهم، جرت الموافقة على 30 مرشحًا فقط بينما أقصي الباقون[1]. إضافة إلى ذلك أظهرت الكشوفات غير النهائية لنتائج فحص أهلية المرشحين في الانتخابات، استبعاد أعداد كبيرة من مرشحي التيار «الإصلاحي»، كما استُبعد عدد من أعضاء البرلمان المنتهية ولايته، وهي إجراءات تتنافى مع رغبة النظام الإيراني في زيادة نسبة المشاركة الشعبية، وقد تشكل عاملًا مباشرًا لمقاطعة الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس الخبراء.

ثانيًا: انتخابات مجلس الخبراء

الاستحقاق الانتخابي الثاني الذي سيُجرى بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية، هو انتخابات مجلس الخبراء، إذ تقدم 510 أشخاص، بينهم 13 مرشحًا من علماء السُّنة، للترشح لشغل مقاعد هذا المجلس البالغة 88 مقعدًا[2]، وفي 24 يناير 2024م أعلن المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور، هادي طحان نظيف، عن انتهاء الفقهاء في مجلس صيانة الدستور من مناقشة طلبات المتقدمين للترشح في انتخابات مجلس الخبراء، وأن 138 شخصًا نالوا أهلية الترشح[3]، وبعد مناقشة الاعتراضات التي تقدم بها عدد المرشحين جرت زيادة 6 مرشحين آخرين ليرتفع العدد النهائي إلى 144 مرشحًا[4].

الأمر اللافت في الانتخابات المقبلة أن أحمد جنتي، الذي يترأس كل من مجلس الخبراء ومجلس صيانة الدستور، ودائمًا ما كان يُتهم بلعب أدوار مؤثرة في استبعاد المرشحين وهندسة الانتخابات، انسحب هذه المرة من الترشح للانتخابات المقبلة لمجلس الخبراء، نظرًا لتقدمه في السن، إذ يبلغ 96 عامًا، الأمر الذي فتح باب التكهنات حول الرئيس المقبل لمجلس الخبراء، فلم يستبعد البعض اختيار الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، الذي وافق مجلس صيانة الدستور على أهليته مرشحًا وحيدًا عن دائرة خراسان رضوي، لرئاسة هذا المجلس. لكن ذلك قد لا يتحقق نظرًا لانشغاله برئاسة الجمهورية والتحديات العديدة التي تواجه حكومته، التي تتطلب تفرغًا تامًا لمواجهتها وحلها لضمان الفوز بدورة رئاسية ثانية في الانتخابات الرئاسية المقررة في مارس 2025م، كما أن رئاسة إبراهيم رئيسي مجلس الخبراء لن يكون لها أي دور في خلافته المرشد، أي إذا وُجد اتجاه لاختيار إبراهيم رئيسي لخلافة المرشد، فإن الوصول إلى هذا الهدف لا يقتضي اختياره على رأس مجلس الخبراء، وبالتالي من الممكن تكرار تجربة عام 1989م، عندما اختار مجلس الخبراء علي خامنئي الذي كان حينها رئيسًا للجمهورية ليكون مرشدًا للنظام الإيراني خلفًا للخميني.

وعلى غرار استبعاد المرشحين المعروفين من الانتخابات البرلمانية، فقد رفض مجلس صيانة الدستور تزكية عدد كبير من المرشحين في انتخابات مجلس الخبراء، وشمل الإقصاء حتى الرئيس السابق حسن روحاني، الذي كان عضوًا في هذا المجلس لثلاث دورات متتالية، إذ رفض مجلس صيانة الدستور قبول أهليته للترشح في هذه الانتخابات، وبذلك يكون حسن روحاني هو آخر الرؤساء الذين حُرموا من العودة إلى الحياة السياسية، فقد سبقه ثلاثة

(1) بازی با اعداد، تک‌تک جدید شورای نگهبان برای انتخابات مجلس دوازدهم، (17 دي 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 5 فبراير 2024م. https://2u.pw/eAddlrU

(2) خبر آنلاین، رقابت 510 نفر بر سر 88کرسی مجلس خبرگان /قم صدرنشین شد، تهران عقب افتاد /13کاندیدای اهل سنت هم آمدند، (21 آبان 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 6 فبراير 2024م. https://2u.pw/HBtPrlJ

(3) شورای نگهبان، نتایج بررسی صلاحیتهای انتخابات مجلس خبرگان رهبری مشخص شد/ بیش از 650 داوطلب دیگر برای انتخابات مجلس شورای اسلامی تایید شدند، (15 بهمن 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 2 فبراير 2024م. https://2u.pw/xce7TCv

(4) خبر آنلاین، اعلام تعداد نهایی نامزدهای انتخابات مجلس خبرگان/ اسامی به وزارتکشور ارسال شد، (18 بهمن 1402ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 6 فبراير 2024م.https://2u.pw/yF8T3GM

رؤساء، الراحل هاشمي رفسنجاني ومحمود أحمدي نجاد، اللذين فشلت محاولاتهما للترشح للانتخابات الرئاسية، فضلاً عن محمد خاتمي الذي استبعده النظام من الفعاليات السياسية كافة، وفُرضت عليه إقامه شبه جبرية ويواجه تضييقات على نشاطاته ومُنع من الظهور في وسائل الإعلام.

ووصف حسن روحاني في بيان أن قرار استبعاده من الترشح جرى بـ«دوافع سياسية» لصالح بعض الأشخاص الذين ليست لديهم سلطة تحديد مصالح البلاد، وطالب فقهاء مجلس صيانة الدستور ببيان أسباب استبعاده بشكل واضح، كما جاء في جزء من البيان: «الذين استبعدوني لدوافع سياسية، وأيضًا استبعدوا آلافًا من مرشحي البرلمان لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، ليست الثورة ولا الوطن ملكهم، ولا يملكون الحق في تحديد مصالح البلاد واستبعاد خدّام الوطن الصادقين»[1].

إلى جانب روحاني، رُفضت أهلية اثنين من أبرز الشخصيات الأمنية في إيران، وهما محمود علوي، وزير الاستخبارات السابق لدورتين متتاليتين في حكومة روحاني، كما أُبعد الأمين العام لمجمع علماء الدين المجاهدين، مصطفى بور محمدي[2].

وكان علوي عضوًا في مجلس الخبراء وكذلك نائبًا في البرلمان الإيراني لأربع دورات متتالية، أما بور محمدي فقد شغل منصب وزير العدل في الفترة الرئاسية الأولى في حكومة حسن روحاني ووزير الداخلية في الفترة الرئاسية الأولى في حكومة محمود أحمدي نجاد.

الخُلاصة:

رغم الدعوات والإجراءات التي اتخذها النظام الإيراني لإقناع الشارع الإيراني بالمشاركة الواسعة في الانتخابات البرلمانية، لكن كل المؤشرات تتحدث عن احتمالية تدني نسبة التصويت في صناديق الاقتراع، وبالتالي تعرض مشروعية النظام لمزيد من التراجع. وفي ما يتعلق بانتخابات مجلس الخبراء، فإن استبعاد عدد من الشخصيات المؤثرة في الحياتين السياسية والأمنية في إيران، يشير إلى تخطيط المحافظين لاستبعاد الشخصيات المؤثرة حتى لا يكون لها أي دور في انتخاب المرشد الثالث للنظام الإيراني، خصوصًا أن المجلس القادم سيستمر ثماني سنوات، أي حتى 2032م، وهي مدة طويلة بنظر المحافظين قد تشهد تطورات تقتضي اختيار مرشد جديد للنظام الإيراني.

---

(1) بی بی سی فارسی، روحانی از شورای نگهبان خواست دلایل رد صلاحیت او برای مجلس خبرگان را علنی‌کند، (4 بهمن 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 7 فبراير 2024م.https://2u.pw/UGgopiw

(2) ساعت 24، پزشکیان: پورمحمدی و علوی بدون تایید رهبری نمی‌توانستند وزیر شوند/ FATF را فریاد می زدند، می گفتند خیانت است، امروز امضاکردند، می گویند دستاورد است!، (9 بهمن 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 7 فبراير 2024م.https://2u.pw/kNalc1D

ارتفاع كبير في أسعار صرف الدولار مقابل العملة الإيرانية المحلية

يتناول التقرير الاقتصادي لشهر يناير 2024م الارتفاع الكبير في سعر الدولار مقابل العملة المحلية الإيرانية، وذلك لكون الدولار أكثر العملات الأجنبية طلبًا في الداخل الإيراني، وأسباب تدهور قيمة التومان الإيراني أمامه، وردود فعل الإيرانيين لحفظ أموالهم، وتأثيرات التراجع المستمر في قيمة العملة في الداخل الإيراني.

أولًا: أسباب تذبذبات أسعار الصرف في إيران

قفز سعر الدولار في إيران بنسبة كبيرة بنهاية شهر يناير 2024م متجاوزًا 58 ألف تومان للدولار الواحد، على خلفية الهجمات التي استهدفت قاعدة أمريكية على الحدود السورية-الأردنية وقتلت جنودًا أمريكيين. وشكل هذا الارتفاع نسبة 16%، مقارنةً بمتوسط السعر السائد خلال شهر ديسمبر الماضي، والبالغ قرابة 50 ألف تومان لكل دولار.

انتاب القلق الأوساط المالية في إيران بعد الهجمات على القاعدة الأمريكية أواخر شهر يناير، خوفًا من تداعيات مستقبلية محتملة على الاقتصاد الإيراني حال تعرضه لمزيد من العقوبات إذا اتضح تورط إيران أو انخراطها في الأحداث بشكل مباشر. علاوةً على الحذر الموجود مسبقًا بسبب تهديدات الحوثيين -المدعومين من إيران- للملاحة البحرية في البحر الأحمر واشتباكهم عسكريًا مع قوات بحرية دولية بقيادة أمريكية في البحر الأحمر منذ مطلع العام الحالي لتأمين السفن التجارية العابرة فيه.

كما توجد أسباب أكثر عمقًا لاستمرار التراجع في قيمة العملة الإيرانية بين الحين والآخر مثل: تراجع الاحتياطات النقدية إلى أدنى مستوياتها، والنقص الحاد بالعملات الأجنبية حتى مع وجود صادرات نفطية للخارج، لكن مع وجود عقبات في التحويلات المالية بسبب العقوبات النفطية والمصرفية، علاوةً على تزايد الطلب المحلي على الدولار لتحويل أموال وشراء أصول بالخارج. لذا فإن مشكلة تراجع قيمة العملة الإيرانية قديمة، ولكنها اتخذت منحى خطيرًا منذ إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران في عام 2018م كما يتضح من شكل (1).. فعلى مدى أكثر من 6 سنوات والدولار في ارتفاع مقابل انخفاض لقيمة العملة.

شكل 1: سعر الدولار الأمريكي الواحد مقابل التومان الإيراني (يناير 2014-يناير 2024م)

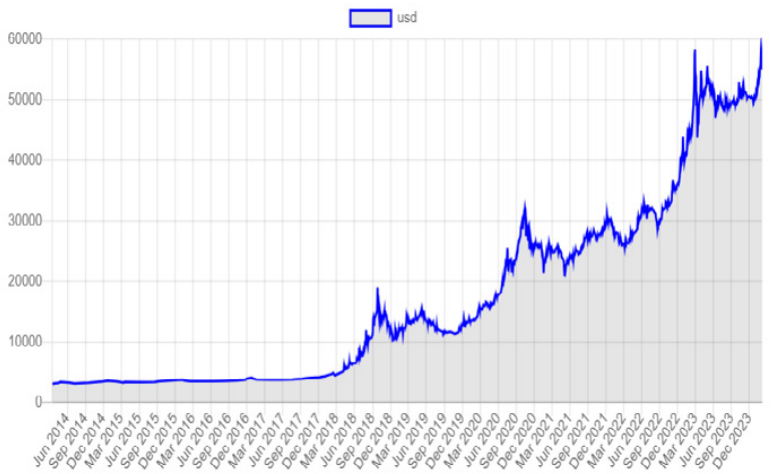

المصدر: https://www.bonbast.com/graph

ولم ينجح تأسيس مركز «صرف العملات الأجنبية والذهب» منذ عام في كبح جماح العملات الأجنبية، وكان قد تأسس في فبراير 2023م بهدف الحد من ارتفاعات أسعار العملات الأجنبية من خلال طرح الحكومة أموال الصادرات الإيرانية بأسعار مُتغيرة للمستوردين والتجار الراغبين في الشراء من الحكومة بدلًا من السوق الموازية، لكن المشكلة أن سعره كان ليس حرًّا تمامًا، وأقل من السعر الحر. وبهذا توجد في إيران ثلاثة أسعار للصرف، سعر الصرف الرسمي الحكومي المخصص لاستيراد بعض السلع الإستراتيجية والدواء، وسعر صرف مركز صرف العملات والذهب، وسعر صرف السوق الموازية الأعلى سعرًا والأكثر تداولًا وتعبيرًا عن توازنات العرض والطلب.

ثانيًا: ردود فعل الإيرانيين تجاه تراجع قيمة عملتهم والانعكاسات المعيشية

اعتاد الإيرانيون تراجع قيمة عملتهم أمام العملات الأجنبية، فمنذ بداية السبعينيات الميلادية وحتى 2021م (1400-1350 ه.ش) ارتفعت العملة الأجنبية بـ3500 مرة، بينما لم يتعدَّ ارتفاع الحد الأدنى للأجور 1400 مرة خلال الفترة من الثمانينيات حتى 2021م. ونتيجة طول فترات العقوبات الاقتصادية التي مرت على الإيرانيين منذ ما يزيد على 40 عامًا وتعرض العملة الإيرانية لانخفاضات متتالية في قيمتها أمام العملات الأجنبية عبر الزمن (راجع تقرير شهري يناير وفبراير 2023م)[1]، فقد تراجعت ثقتهم بحفظ أموالهم بالعملة المحلية، ولذا تجدهم حريصين على شراء الذهب والعملات الأجنبية التي يثقون باستقرارها وحفظ أصولهم خلال الفترة المقبلة، التي ربما تشهد مزيدًا من التوترات الجيو-سياسية، وتنعكس في شكل اضطرابات في أسواق الصرف الإيرانية كما حدث طوال السنوات الماضية. والبعض يتجه إلى تسييل أصوله في إيران لشراء أصول في الخارج، أي تسريب الاستثمارات للخارج، مثل شراء العقارات في دول الجوار وعلى رأسها تركيا، وهذا السلوك يعزز الطلب على الدولار محليًّا.

أما عن المستقبل، فلا شك أن التذبذبات الحادة في أسعار الصرف ستكون لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي في إيران تتمثل في دفع معدلات التضخم، وتراجع القوة الشرائية للإيرانيين بالمستقبل، خصوصًا أسعار الغذاء سريعة الاستجابة لتغييرات الصرف الأجنبي في إيران، مع وجود نسبة مهمة من الاحتياجات الغذائية والأعلاف تستورد من الخارج. وبالتالي سيؤدي التضخم إلى تآكل قيمة النقود، خصوصًا لدى أصحاب الرواتب والعاملين بأجر، حتى مع الزيادات السنوية في الرواتب والمقدرة بـ20% في الموازنة المقبلة، بينما التضخم المتوقع في حدود 40%، أي توجد فجوة بـ20% تمثل حجم التراجع في القوة الشرائية للإيرانيين ومزيد من الضغوط الحياتية.

الخُلاصة:

شهد شهر يناير تقلبات حادة في سعر الصرف في إيران من ارتفاع حاد للدولار الأمريكي بنسبة 16% مقتربًا من حدود 60 ألف تومان للدولار الواحد، ووقفت وراء ذلك أسباب كثيرة، من بينها العقوبات وأسباب أخرى، وصاحب ذلك ردود فعل مجتمعية وميل للتحوط المجتمعي تجاه تلك الظاهرة المضرة بالقوة الشرائية في ضوء ضعف نمو الرواتب، المؤثرة في حياة الإيرانيين اليومية والمستقبلية.

(1) راجع: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، «تقرير الحالة الإيرانية فبراير-مارس 2023»، ص13.. تاريخ الاطلاع: 08 فبراير 2024 https://2u.pw/WILFDCw

إيران تصعد ضد دول الجوار وتطلق ثلاثة أقمار صناعية

بدأت إيران العام الجديد، 2024م، بقوة عدائية، فشنَّت هجمات على ثلاث دول إسلامية وأطلقت أربعة أقمار صناعية إلى الفضاء وسط تصاعد التوترات مع الولايات المتحدة بعد مقتل عدد من جنودها في هجوم بطائرة مسيرة على إحدى قواعدها. وأطلقت إيران رشقات من الصواريخ والطائرات المسيَّرة على سوريا والعراق وباكستان ضد أهداف زعمت أنها إسرائيلية بعد الهجومين اللذين وقعا في مدينة كرمان الإيرانية وأسفرا عن مقتل عشرات في الثالث من يناير خلال مراسم إحياء ذكرى مقتل القائد السابق لفيلق القدس، اللواء قاسم سليماني.

يناقش هذا المحور من تقرير الحالة الإيرانية لشهر يناير 2024م تصاعد التوترات بين باكستان وإيران، وهجمات إيران الصاروخية في سوريا والعراق، وإطلاق إيران لصاروخَي «سيمرغ» و«قائم-100».

أولًا: التوترات بين باكستان وإيران

أسفر إطلاق إيران الصواريخ والطائرات المسيَّرة عن مقتل باكستانيين وإصابة ثلاثة آخرين[1]، وادَّعت إيران أنها سعت من وراء هذا الهجوم استهداف قواعد تابعة لجماعة «جيش العدل» السُّنية الانفصالية في إقليم سيستان وبلوشستان التي تقول إنها ممولةٌ من «وكالة المخابرات المركزية الأمريكية» و «الموساد» الإسرائيلي. ولم يقتصر رد إسلام آباد على نفي ادعاء طهران بشأن وجود إرهابيين على أراضيها، بل أدانت الهجوم وعدَّته انتهاكًا لسيادتها. وخلال 48 ساعة من الهجوم سحبت باكستان سفيرها من إيران ووقفت المناورات البحرية القائمة وعلَّقت جميع الزيارات المرتقبة رفيعة المستوى، ومنعت المبعوث الإيراني لباكستان، الذي كان في زيارة لبلاده، من العودة إلى إسلام آباد.

كما نشرت باكستان سفنًا بحريةً في مياهها وشنّت هجومًا بريًّا وجويًّا منسقًا على تسعة جيوب للمسلحين البلوش على بعد 50 كم داخل إيران، مما أسفر عن مقتل تسعة من قادتهم. وقد أكدت إيران عدد القتلى لكنها امتنعت عن تصعيد التوترات.

وبفضل الوساطة الصينية، وافقت باكستان وإيران على استئناف العلاقات الثنائية، وزار وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، إسلام آباد في 29 يناير.

وتشترك باكستان وإيران في حدود ذات كثافة سكانية منخفضة يبلغ طولها 900 كيلومتر، مما يجعلها ملائمةً لتهريب الأشخاص والمخدرات والأسلحة.

وقبل أن تهدأ الأوضاع بين البلدين اعتقلت السلطات الباكستانية عميلًا في لواء «زينبيون» في مدينة كراتشي بتهمة محاولة اغتيال المفتي تقي عثماني في 2019م[2]. وفي 16 يناير ألقت السلطات الباكستانية القبض على أربعة مشتبه بهم تابعين لـ«زينبيون» بمن فيهم العقل المدبر، على خلفية تورطهم في اغتيال شخصية دينية بارزة في 5 يناير[3]. وقبل يومين من زيارة عبد اللهيان قُتل تسعة عمال باكستانيين في محافظة بلوشستان الإيرانية، وتبنَّت جماعة «جيش تحرير بلوشستان» أو ما يعرف بـ«جيش بلوشستان الوطني» مسؤولية ذلك[4]. ويبدو أن العلاقات بين باكستان وإيران لن تعود إلى ما كانت عليه، على

(1) John Davison, "What is behind Iran-Pakistan attacks and could conflict escalate?," *Reuters*, January 19, 2024, accessed February 1, 2024, https://2u.pw/9Eb7R2q

(2) "Amid Rising Tensions With Iran, Pakistani Police Say Member Of Iranian-Backed Militant Group Arrested In Karachi," *RFE/RL*, January 21, 2024, accessed February 1, 2024, https://2u.pw/IecsIS0

(3) Israr Ahmad, "IB, Islamabad Police nab 4 suspects involved in killing of Allama Masood ur Rehman Usmani," *The Nation*, Jan 17, 2024, accessed February 1, 2024, https://2u.pw/pyulMXR

(4) "Gunmen kill nine Pakistani nationals in southeastern Iran," AlJazeera, Jan 27, 2024, accessed February 1, 2024, https://2u.pw/6Qwva4G

الأقل خلال الوقت الراهن، لا سيما بعدما نشرت إسلام آباد صواريخ وبطاريات مضادة للطائرات على حدودها. واتفق وزيرا الخارجية الباكستاني والإيراني خلال اجتماعهما -بهدف خفض التصعيد- على التعيين الفوري لمسؤول اتصال بهدف تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي الحالي[1].

ثانيًا: إيران تهاجم سوريا والعراق

استهدفت الصواريخ الباليستية التي أطلقها الحرس الثوري الإيراني قاعدة استخباراتية يُزعم أنها تابعة للموساد الإسرائيلي في أربيل بالعراق إلى جانب «جماعات إرهابية مناهضة لإيران» في سوريا. وزعمت إيران أن ضربتها الصاروخية في العراق دمرت «إحدى قواعد التجسس الرئيسية الإسرائيلية». وحسب الرواية الإيرانية فإن «هذا المقر كان مركزًا لشن عمليات التجسس والتخطيط للأعمال الإرهابية» في المنطقة وفي إيران[2]. كما شنَّ الحرس الثوري الإيراني ضربات على عدة مواقع في أربيل لاستهداف «مواقع جماعات المعارضة الإيرانية». وأسفر ذلك عن مقتل أربعة مدنيين وإصابة ستة آخرين. إذ ورد في بيان إيراني «ردًا على الهجمات العدوانية الأخيرة التي شنها النظام الصهيوني، التي أسفرت عن استشهاد ضباط من الحرس الثوري الإيراني وعناصر في جبهة المقاومة.. فإن الحرس الثوري الإيراني استهدف أحد مراكز التجسس الرئيسية للنظام الصهيوني (الموساد) في إقليم كردستان العراق ودمرها بالصواريخ الباليستية. وكان هذا الموقع مركزًا لشن عمليات التجسس والأنشطة الإرهابية في المنطقة، ولا سيما في بلدنا الغالي»[3].

فيما نفى وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين وجود مراكز تابعة للموساد في أربيل، ووصف الهجمات الإيرانية بـ«الانتهاك للقانون الدولي». وأضاف: «الإيرانيون لا يريدون أو لا يستطيعون مهاجمة إسرائيل ثم يبحثون عن ضحايا من حولهم ويقصفون أربيل»[4]. كما استهدفت إيران فيلا كبيرة لرجل أعمال كردي وادعت أنه يتعاون مع إسرائيل. وفي سوريا قال الحرس الثوري الإيراني إنه أطلق صواريخ باليستية على قواعد تابعة لـ«جماعات إرهابية مناهضة لإيران في الأراضي المحتلة في سوريا»[5].

وبدأت إيران تستعد لمواجهة رد محتمل من جانب واشنطن بعدما هاجمت كتائب «حزب الله» العراقية قاعدة أمريكية في الأردن على مقربة من المثلث الحدودي بين الأردن وسوريا والعراق، وأسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة جنود وإصابة 40. وبعدما تعهد الرئيس الأمريكي بالرد والثأر لجنوده، برأت «كتائب حزب الله» العراقية إيران من أي مسؤولية تجاه الهجوم الذي شنته على القاعدة الأمريكية بطائرة مسيَّرة. وورد في بيان لكتائب «حزب الله»: «إخواننا في المحور – خصوصًا في الجمهورية الإسلامية– لا يعرفون كيفية عملنا الجهادي، وهم في كثير من الأحيان يعارضون الضغط والتصعيد ضد قوات الاحتلال الأمريكية في العراق وسوريا»[6].

ثالثًا: إيران تنجح في إطلاق صاروخي «سيمرغ» و«قائم-100»

أطلقت إيران ثلاثة أقمار صناعية لأول مرة باستخدام صاروخ «سيمرغ» الذي صنعته وزارة الدفاع والدعم اللوجستي العسكري من قاعدة الإمام الخميني الفضائية في محافظة سمنان.

(1) Baqir Sajjad Syed, "Pakistan, Iran to enforce pacts for terror eradication," *Dawn*, January 30, 2024, accessed February 1, 2024, https://2u.pw/kPKCeaE

(2) "Iran Not to Tolerate 'Any Israeli Operation from Any Country:' Official," *Tasnim News Agency*, January 18, 2024, accessed February 1, 2024, https://2u.pw/a0k50Mb

(3) Ibid.

(4) Hamdi Alkhshali, Nechirvan Mando and Helen Regan, "Iran launches missile strikes in northern Iraq and Syria, claims to destroy Israeli spy base," *CNN*, Jan 16, 2024, accessed February 1, 2024, https://2u.pw/QRD1q8r

(5) "Iran Not to Tolerate 'Any Israeli Operation from Any Country:' Official,"

(6) دفعًا لإحراج الحكومة.. كتائب حزب الله العراقي تعلن تعليق عملياتها ضد القوات الأمريكية، (30 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 7 فبراير 2024م. https://2u.pw/vSWtFpM

وأطلقت صاروخ «مهدا» بوزن يبلغ 32 كيلوجرامًا وصاروخي «كيهان-2» و«هاتف-1»، وكل منهما يزن 10 كيلوجرامات. وُوضع الصواريخ في مدار على ارتفاع يتراوح بين 450 و1100 كيلومتر فوق سطح الأرض[1]. وجاء إطلاق الأقمار الصناعية بهدف اختبار النطاق الضيق للاتصالات وتقنية تحديد الموقع الجغرافي. وكان الصاروخ الحامل للأقمار الصناعية «سيمرغ» يعاني من بعض أوجه الخلل.

وفي 21 يناير، أطلقت إيران القمر الصناعي «ثريا» إلى مدار أرضي منخفض باستخدام صاروخ «قائم-100» الذي صنعته قوة الفضاء الجوي التابعة للحرس الثوري الإيراني. وأُطلق صاروخ «قائم-100» الباليستي ثلاثي المراحل الذي يعمل بالوقود الصلب على ارتفاع 750 كيلومترًا فوق سطح الأرض في 11 دقيقة[2]. وقال قائد قوة الفضاء الجوي التابعة للحرس الثوري، الجنرال علي جعفر آبادي: «سيختبر الحرس الثوري إطلاق صاروخ (قائم-105) العام المقبل». وفي غضون الأعوام الثلاثة المقبلة ستختبر إيران إطلاق صاروخ «قائم-120» الذي سيضع أقمارًا صناعية في المدار على ارتفاع 36 ألف كيلومتر فوق سطح الأرض»[3]. وقد أطلقت إيران قمرها الصناعي العسكري الأول «نور-1» في أبريل 2020م وتلاه إطلاق «نور-2» في مارس 2022م باستخدام صاروخ «قاصد». ويُنظر إلى طموحات إيران الفضائية بكثير من الارتياب لأنها التقنية اللازمة لتطوير منظومة صواريخ باليستية طويلة المدى.

الخُلاصة:

يبدو أن إيران تستعد لمواجهة موسعة مع خصومها، لا سيما بعد رفع «مجلس الأمن» عديد من العقوبات التي سبق وقد فرضها عليها، وتطور تقنيتها الصاروخية والتزام حليفتها موسكو تزويدها بمقاتلات الجيل الرابع المعزز «سو-35»، إلى جانب طائرات حربية وأجهزة رادار وغيرها، هذا في ظل انشغال العالم بالحرب الأوكرانية عن البرنامج النووي الإيراني، ناهيك أيضًا بأن الحرب بين إسرائيل وحماس وهجمات الحوثيين في البحر الأحمر توفر غطاء أكبر لطهران بما يسمح لها بتنفيذ أجندتها. وفي خضم هذه التطورات وفتح إيران عدة جبهات في المنطقة، لا يزال خصومها في تشتت وارتباك عما يجري.

(1) "Iran receives first signals from Mahda satellite: Minister," *IRNA*, January 28, 2024, accessed February 1, 2024, https://2u.pw/x85KR6h

(2) "Iran to Develop Satellite Carrier for Geostationary Orbit Launch," *Tasnim News Agency*, January 21, 2024, accessed February 1, 2024, https://2u.pw/mf3ptRe

(3) Ibid.

الهروب من الأزمات الداخلية الإيرانية عن طريق الانتحار

يجابه الإيرانيون تحديات جمة ضيّقت هوامش الأمل في حياة أفضل، وجعلت من الانتحار ملاذهم الأخير لوضع حد لحياتهم بعد عجزهم عن حل مُعضلاتهم، وهذا ما دفع عديد من وسائل الإعلام الإيرانية إلى العودة مجددًا لمناقشة موضوع الانتحار، بعدما سجلت البلاد ارتفاعًا ملحوظًا في معدلاته، مقارنةً بالسنوات الماضية، فبدل احتواء الظاهرة وتراجعها أخذت في التوسع كمًّا ونوعًا، فقد باتت تنتشر بين مختلف الفئات الاجتماعية والشرائح العمرية. تتنوع أسباب هذه القضية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي ظل عدم وجود رؤية شاملة ومتكاملة لمعالجة الظاهرة فإنها مُرشَّحة لمزيد من الانتشار مما يترتب عليه تصدعات أكبر في المجتمع الإيراني ومراكمة إخفاقات النظام السياسي.

أولًا: ظاهرة الانتحار في إيران

احتلت إيران المرتبة رقم مئة وثلاثين من بين مئة وثمانين دولة تسجل أعلى معدلات انتحار، فقد وصل مؤشر الانتحار إلى 7.4 لكل مئة ألف شخص، وهذه الإحصائيات لا تشمل حالات محاولة الانتحار، ولا الحالات التي تستَّر عليها أهالي الضحايا، ولم تُسجَّل في الطب الشرعي، وعادةً ما تكون الإحصائيات الفعلية أعلى من الإحصائيات الرسمية[1].

لقد انتشر الانتحار في مختلف المحافظات، وإن كان أكثر في المناطق التي تُعاني من أوضاع اجتماعية صعبة، كما شمل جميع فئات المجتمع الإيراني، ولم يعد له متوسط عمر محدد، إذ تُسجَّل حالات انتحار بين كبار السن والمراهقين والشباب، بالإضافة إلى العاطلين وذوي المهن والوظائف على حد سواء.

عديد من الأسباب فاقمت ظاهرة الانتحار، فاقتصاديًا يقع نحو 40% من الإيرانيين تحت خط الفقر المدقع وعدم المساواة والعدل[2]، فضلًا عن انتشار البطالة، وحتى العاملون يجدون مشكلات كبيرة جدًا بسبب انخفاض الأجور، وارتفاع التكاليف والتضخم، والافتقار إلى الأمن الوظيفي ومرافق الرعاية الاجتماعية[3]، أما اجتماعيًا فتوجد مشكلات كالعنف الأسري والزواج القسري[4]، وارتفاع معدلات البؤس والاكتئاب والاضطرابات العقلية[5].

يُجمع مختلف التقارير والتحليلات في تفسيرها الظاهرة على أنها مُركّبة وتتداخل فيها جميع الأبعاد المشار إليها، غير أن العامل الاقتصادي يأخذ الحصة الكبرى من بين الأسباب التي تدفع الإيرانيين للانتحار، خصوصًا أن الوضع المزري الذي يعيشونه مرت عليه سنوات طويلة، وهو يتجه من السيئ إلى الأسوأ، كما لا يبدو في الأفق المنظور أي إرهاصات للخروج من الأزمة الاقتصادية، وربما هذا ما يفسر انتقال الانتحار من فئة العاطلين عن العمل إلى فئة العاملين، وتسجيل حالات في قطاعات متعلمة، إذ تكون متطلبات الحياة أكثر بكثير من المردود الوظيفي، والأخطر أن هذه الفئة تجد العوائد المالية لا تتناسب مع مستوياتها التعليمية، لذلك تجد نفسها مخيرة بين الهجرة والانتحار، طبعًا هذا لا ينفي تأثير العوامل الأخرى والتحولات المجتمعية التي تدفع فئة المراهقين نحو وضع

(1) موقع الحلم العربي، تسونامي الانتحار في إيران (1 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع 15 يناير 2024م، https://bit.ly/3umZTqp

(2) موقع إيران اليوم، 40% من سكان إيران تحت خط الفقر المدقع (19 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع 23 يناير 20224م، https://bit.ly/3u5CkCB

(3) موقع صوت أمريكا، وسائل الإعلام الإيرانية تتحدث عن معدل انتحار أعلى 5 مرات في المجتمع الطبي (21 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع 23 يناير 2024م، https://bit.ly/3ukXL2o

(4) موقع راديو زمانه، الانتحار هو اسم آخر للوفيات المنهجية للفتيات القاصرات (15 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع 20 يناير 2024م، https://bit.ly/49eYeCd

(5) موقع صوت أمريكا، ارتفاع التضخم ومعدل البطالة في مؤشر البؤس في 14 محافظة إيرانية (9 يناير 2024م) تاريخ الاطلاع 20 يناير 2024م، https://bit.ly/3OpTodv

حد لحياتهم لشعورهم بشكل من الاغتراب، فضلًا عن انتشار آفة المخدرات، وحتى الوازع الديني حصلت معه قطيعة نتيجة هيمنة رجال الدين على السلطة في البلاد وتورطهم في قضايا فساد مع عائلاتهم، مما جعل أصواتهم لا تصل إلى كثير من الإيرانيين.

ثانيًا: موقف النظام الإيراني من ظاهرة الانتحار

سعت إيران إلى التقليل من حِدة ظاهرة الانتحار عبر آليات متنوعة، فقد أنشأت نظام الدعم الاجتماعي الشعبي، للحد من الفقر، وحددت أربعة آلاف جمعية خيرية للفقراء، لكن جرى وقف هذه الخطة لأسباب مجهولة، وحتى مشروع قانون الميزانية لعام 2024م لم يتضمن بنودًا خاصة بدعم الفئات المحتاجة[1]،كما وُضعت خطة للقضاء على الفقر، وهي عبارة عن قسائم تقدم للمواطنين من الحكومة أو المنظمات للحصول على سلعهم الأساسية، وكان أحد أهداف هذا المشروع هو تغطية جزء من تكاليف الاستهلاك الأسري، ولتعزيز الصحة النفسية الاجتماعية، فتحت الخط 1570 (خط الطوارئ أو خط الطالب العاجل)، وهو نظام يقدم المشورة والخدمات النفسية مجانًا للطلاب وأولياء الأمور، بالإضافة إلى برنامج نظام الرعاية الاجتماعية[2]، لكن على أرض الواقع لم تحد هذه السياسات من الانتحار الذي ما زال في منحى تصاعدي. كما لا تعد الإجراءات الحكومية هذه إلا مسكنات لا تعالج جوهر المشكلة التي تتطلب تغييرات هيكلية وجذرية في مؤسسات الدولة تُفضي إلى تحول كامل في السياسات الداخلية والخارجية لتجاوز الأزمة الاقتصادية وغيرها من الأزمات التي تعاني منها البلاد.

الخُلاصة:

في ظل استمرار إخفاق السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فقد تتفاقم ظاهرة الانتحار في إيران، لذا تبقى الإجراءات الحكومية محدودة الفعالية نظرًا لعدم وجود برنامج شامل ومُتكامل ومُستدام يُحقق الفعالية التي تُعالج جوهر القضية، التي تبقى في المُحصلة الأخيرة نتيجةً للخيارات السياسية التي انتهجها النظام الإيراني طوال العقود الماضية، والأهم في هذه القضية أنها تعكس فشل البُعد الديني الذي يُعتبر الركيزة الأساسية للنظام في إنتاج خطاب يُقنع الإيرانيين بعدم اللجوء إلى خيار الانتحار المحرم في الشريعة الإسلامية.

(1) موقع rokna، الأطفال والفقر المدقع ومشروع قانون الميزانية 1403، (5 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع 19 يناير2024، https://bit.ly/3So3dto

(2) موقع مركز عدالت براى كودكان، الزواج القسري 20% من حالات الانتحار في إيران (12 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع 17 يناير 2024م، https://bit.ly/42ijC7p

التوظيف السياسي للفتوى والأيديولوجيا

تُعدُّ الفتوى الدينية من أهمّ الأدوات التي يستعملها النظام الإيرانيّ لتمرير أهدافه وإقناع أتباعه وحواضنه الشعبية بسياسته، باعتبار تلك السياسات تتوافق مع صحيح الدين، وحُسْن الاستنباط الفقهي، ومع اقتراب الانتخابات البرلمانية في أول مارس المقبل يحاول النظام أن يواجه خصومه السياسيين، ممن يدعون إلى المقاطعة، بالفتوى بوجوب المشاركة الانتخابية. وليس بعيدًا عن مسألة توظيف الفتوى في السياسة الداخلية، استعمال النظام الأيديولوجيا في السياسة الخارجية، بل ويُمَرْكزها، وهو ما ظهر جليًّا في الخلاف الأيديولوجي العميق بين إيران وطالبان جراء تفجيرات كرمان.

أولًا: الانتخابات والتوظيف السياسي للفتوى

عادةً ما يستعمل الولائيون والتقليديون الحركيون في إيران الفتوى لتبرير أمر سياسي أو تمريره، وفي الآونة الأخيرة ظهرت دعوات لمقاطعة الانتخابات البرلمانية في إيران باعتبارها انتخابات مُهَنْدَسَةً وصُورية، بيد أن الصحف الإيرانيةً الرسمية وشبه الرسمية حثت المواطنين على المشاركة الفاعلة في الانتخابات، ودخل بعض الفقهاء على الخطّ ليحثوا الناس على المشاركة.

1- **خامنئي ووجوب المشاركة**: وصف المرشد علي خامنئي دعوات المقاطعة بأنها «عمل عدائي يتعارض مع الإسلام». وجاء تصريحه في لقاء له مع «المداحين»، وقد أشار إلى الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس الخبراء، قائلًا: «البعض يريد ألا تحدث انتخابات تليق بالشعب الإيراني، يحاولون جعل الناس يائسين ويوهمونهم بأنه لا فائدة من وراء الانتخابات، هذا عمل عدائي يتعارض مع الإسلام والجمهورية الإسلامية»[1]. واعتبر خامنئي أنَّ المشاركة في الانتخابات واجب وحق للشعب، قائلًا: «إن مشاركة الشعب في الانتخابات ضرورية بالمعنى الحقيقي للكلمة، وبالطبع، فالانتخابات ليست مجرد واجب، بل هي حق للشعب في أن يتمكن من اختيار المشرعين أو منفذي القانون أو أعضاء مجلس الخبراء»[2]. فهو هنا يجعل الانتخابات «ضرورية» و«واجبة» والمصطلحان يحملان دلالة شرعية عميقة، فلا يجوز إذًا لناخب أن يُقاطع الانتخابات، مع أنَّ خيار المقاطعةً هو عمل سياسيّ في الأصل مثله مثل المشاركة.

2-**انتخابات صورية**: جاءت تصريحات المرشد وسط ارتفاع أصوات معارضة من الإصلاحيين والمعتدلين وغيرهم جراء محاولات تهميشهم وإقصائهم من مجرد الترشح، وقد عبر الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني عن غضبه إزاء محاولات هندسة الانتخابات وصوريّتها، قائلًا: «إذا شعر الناس بأن مشاركتهم في الانتخابات سيكون لها التأثير في حياتهم، فسيفعلون ذلك، لكنهم لن يشاركوا إذا شعروا أن مشاركتهم من عدمها سيّان»[3]. واعتبر أنَّ التنوع الفكري شرط مهم في الانتخابات، وليس مجرد عدد المرشحين، وحذّر من وصول قناعة لدى الناس من أنه لا فائدة من صناديق الانتخابات: «يجب أن نركز جهودنا لتكون صناديق الاقتراع هي الفصل لخلق تطور في المجتمع، ولن يتبقى لنا شيء إذا تضررت صناديق الاقتراع، وسيتوصل الناس إلى نتيجة أنه لا تأثير لها، وستقع الكارثة إذا جرى تجاهل صناديق الاقتراع، وسنشهد حينها اضطرابات دموية. ويجب أن نعرف أن هذا النظام لا بديل له، والسبيل الوحيد هو إصلاح

(1) إيران إنترناشيونال، صحف إيران: الانتقام «الفوري» لضحايا كرمان. والتقصير الأمني. وإسرائيل تتبرأ من التفجير، 04 يناير 2024م (تاريخ اطلاع: 29 يناير 2024م). https://bit.ly/3vR4DVM

(2) وكالة مهر للأنباء، رهبر انقلاب در ديدار ائمه جمعه سراسر كشور: حضور در انتخابات صرفاً تكليف نيست حق مردم است، 14 يناير 2024م (تاريخ اطلاع: 03 فبراير 2024م). http://tinyurl.com/bd645n6j

(3) خبر أون لاين، حسن روحانی: صندوق رأی تخريب شده وباید آن را احیا کنیم/ هر تلاشی برای براندازی صندوق رأی منجر به براندازی نظام می‌شود، 05 يناير 2024 (تاريخ اطلاع: 03 فبراير 2024م). https://2u.pw/FWuMQAK

النظام»[1]. فالرئيس السابق يُهدد باضطرابات دموية إذا جرى تجاهل إرادة الناس في الصناديق، وفي نفس الوقت يدعو إلى إصلاح النظام من الداخل. وليست هذه أول مرة يُهاجم فيها روحاني الانتخابات في إيران ويستنكر صوريتها وهندستها، بل فعل ذلك في مرات سابقة حتى عندما كان رئيسًا للجمهورية. ويربط الشيخُ حيدر حب الله بين صورية الانتخابات والولاية المطلقة للمرشد، فشرعية المرشد تأتي من الله ومن المعصوم، لا من الصناديق، وبالتالي تصرفاته أيضًا لا تخضع للانتخابات ورأي العامة[2].

ثانيًا: مركزية الأيديولوجيا بين طالبان وإيران

سارعت حركة طالبان بإدانة تفجير كرمان في إيران، الذي أسفر عن مقتل وإصابة عشرات، مطلع يناير 2024م، بالقرب من مرقد قاسم سليماني، حيث الرمزية الكبيرة للحرس الثوري والثورة «الإسلامية»، ونفت طالبان أي علاقة لها بـ«جيش العدل»، ردًّا على تقارير إعلامية باكستانية عن علاقة وثيقة بين طالبان وجماعة جيش العدل[3].

1-ردّ الفعل الإيراني تجاه طالبان: أعلن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مسؤوليته عن التفجيرين بعد الحادث بأيام، ومع ذلك قصفت إيران سوريا، وكردستان العراق، والحدود الباكستانية، وكشف الإعلام الإيرانيّ اتهام طالبان بإيجاد بيئة خصبة للمتطرفين في الأراضي الأفغانية. لكن مسؤولين في طالبان نفوا أيّ قدرة

(1) المرجع السابق.

(2) راجع: د. محمد السلمي، ومحمد الصياد، الفقهاء والحاكمية في إيران، (السعودية: رصانة، 2023م)، ص120-121.

(3) وكالة إيرنا، حكومت افغانستان هيچ ارتباطى با گروه تروريستى جيش الظلم نداريم، (تاريخ الاطلاع: 28 يناير 2024م) https://2u.pw/WEO5PfD

لتنظيم داعش على الانطلاق من أفغانستان نحو المدن الإيرانية، واتهم المتحدث باسم طالبان الأمريكان بأنهم يريدون خلق مُشكلات وسوء تفاهم بين طالبان ودول المنطقة، يقصد إيران على وجه الخصوص[1]. وقالت وزارة الخارجية الأفغانية التابعة لطالبان في بيان رسمي إنها «تعزي الإيرانيين وتعرب عن تعاطفها العميق مع الإيرانيين حكومة وشعبا»[2]. لكن بعض المسؤولين الإيرانيين استمروا في التشكيك في طالبان واتهامها بالتعاطف مع عملية كرمان ومع «الإرهابيين»، فنشر السفير الإيراني السابق في أفغانستان محمد رضا بهرامي، منشورًا حول ما سمَّاه بـ«التصرف الخبيث» الذي فعلته طالبان إزاء حادثة كرمان الإرهابية، قائلًا: «عدم استخدام المتحدث باسم وزارة خارجية طالبان مصطلح إرهابي في إدانة حادثة كرمان يوم أمس، له معانيه الخاصة»[3]. واتخذ الإعلام الإيراني منحىً هجوميًّا ضد طالبان، باعتبارها جماعة إرهابية، وأداة من أدوات الاستكبار العالمي، ممثلًا في الأمريكان والإنجليز.

2-**أسس الخلاف الفكري**: الواقع أنّ الإيرانيين يدركون حجم الخلاف الكبير بين طالبان وولاية خراسان التابعة لتنظيم الدولة، وأنّ طالبان تشتبك مع التنظيم خشية سيطرته على أراض أفغانية أو إيجاد موطئ قدم له. لكن في نفس الوقت، ومع أن إيران تُدركُ ذلك، فإنها تريد ممارسة ضغط سياسي على حكومة طالبان، نظرًا لما بين الجانبين من خِلاف فِقهي ومذهبي عميق ومتجذِّر، وخِلاف سياسي في عدد من الملفات، كملفّ المياه، والحدود وغيرهما. وبالتالي استغل الإيرانيون أحداث كرمان واتهموا طالبان عبر أذرع غير رسمية بأنها تدعم الإرهاب، أو تعجز عن مواجهته، بل وصل الأمر إلى اتهام طالبان بأنها ذراع للإمبريالية العالمية والأمريكان. وذلك تمظهُر للخلاف الأصيل بين الجانبين، فإنّ الإيرانيين يُقلقهم وجود قوّة سُنيّة تقليدية على الحدود الشرقية، ويخشون من توحد أهداف أو تحالف تلك القوة مع باكستان، فضلًا عن قوى سُنّية أخرى مركزية في الغرب من إيران مثل المملكة العربية السعودية، وتركيا.

والحاصل، أنّ بروز طالبان في سدة الحكم وتأسيسها ما يُسمى «الإمارة الإسلامية»، أقلق الإيرانيين، وجعل العلاقة متوترة بين الجانبين في كثير من الأحداث المشابهة، فطالبان تتهم إيران بدعم الجماعة الشيعية بالداخل، وتسليح بعض المليشيات الأفغانية، وإيران تتهم طالبان بالتساهل مع تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك الخلاف هو تمظهُر لخلاف أعمق متعلق بالخلاف الأيديولوجي الذي يستحضره الطرفان باعتبار كل منهما يمثل الكلاسيكية المذهبية التي ينتمي إليها، وكلاهما حركيّ في العمل السياسي، مما يجعل احتمالية الصدام قائمة. لكن لطالبان مخاوف واقعية لا يمكن نكرانها متعلقة بالهيمنة الإيرانية، فالإيرانيون لا يريدون علاقات متوازنة مع جيرانهم بقدر ما يريدون هيمنة على الطرف الآخر، وممارسة وصاية وإملاءات عليه (وهو ما بدا جليًّا في القصف الإيراني على مواقع داخل باكستان)، وهو ما تأباه طالبان وتراه ضد مبادئها الدينية.

الخُلاصة:

يستعمل النظامُ الإيرانيّ الفتوى الدينية لمواجهة دعوات خصومه بمقاطعة الانتخابات، أو القول إنها صورية يتحكم فيها مجلس صيانة الدستور، وقال المرشد بنفسه إنها «واجبة وضرورية»، وبالتالي «لا تجوز مقاطعتها»، ودخول المرشد

(1) سلام نیوز، سخنگوی طالبان: داعش در افغانستان نابود شده است وتوانایی انجام حمله به کرمان را ندارد، 7 يناير 2024، تاريخ الاطلاع: 28 يناير 2024م).
https://2u.pw/Fn0CF7E

(2) وكالة دانشجو، طالبان: مراتب عمیق همدردی خود را با دولت وملت ایران ابراز می‌کنیم، 06 يناير 2024م (تاريخ اطلاع: 28 يناير 2024م).http://tinyurl.com/4wc6dvub

(3) اقتصاد نیوز، شیطنتی که طالبان کرد/ واکنش خبرساز به حادثه تروریستی کرمان + عکس، 06 يناير 2024م (تاريخ اكلاع: 28 يناير 2024م). http://tinyurl.com/5n6mesux

على الخط يدل على أن دعوات المقاطعة أقلقت النخبة الحاكمة فخشيت من تشويه الصورة، أو عدم خروجها كما رُتّب لها. في المقابل فإنّ النظام استمرّ أيضًا في التوظيف الأيديولوجي في خلافاته الخارجية، وبدا ذلك جليًا في الهجوم الإعلامي على حركة طالبان، بعيد تفجيرات كرمان، وهو مجرد هجوم يُنبئ بالخلافات الأيديولوجية العميقة وخشية النخب الإيرانية من وجود قوّة سُنية أخرى على حدودها الشرقية، فتكون مُحاطة بقوى سُنية في الشرق والغرب، وبالتالي يسعى لوضعها تحت ضغط سياسي ودبني، وتسبيب حرجٍ دوليّ لها.

التفاعلات الإيرانية العربية

التفاعلات الإيرانية مع بعض دول العالم العربي، مثل العراق وسوريا واليمن، شهدت تطورات مهمة، خصوصًا بعد تصاعد التوتر في الساحة العراقية، على خلفية توالي الاعتداءات الإيرانية ضد الأهداف الأمريكية والإسرائيلية، بعد استهداف المليشيات العراقية، الموالية لإيران، قاعدةً أمريكية شرق الأردن. وفي سوريا أدت العمليات الإسرائيلية المتتالية إلى مقتل عدد من قادة الحرس الثوري الإيراني، أما اليمن فقد شهد مواجهات بين الدول الغربية وجماعة الحوثي، على خلفية استهداف الأخيرة السفن التي تعبر باب المندب باتجاه إسرائيل.

وسوف نتناول التفاعلات الإيرانية مع هذه الدول العربية الثلاث من خلال المحاور التالية:

- إيران وعودة التوترات من جديد إلى الساحة العراقية
- مثلث التوتر الإيراني-الإسرائيلي-الروسي في سوريا
- المواجهات الغربية مع الحوثيين في البحر الأحمر

إيران وعودة التوترات من جديد إلى الساحة العراقية

فيما تتصاعد حدَّة التوتُّرات في الشرق الأوسط منذ انفجار الصراع في قطاع غزة، على خلفية عملية «طوفان الأقصى» والحرب الإسرائيلية الشاملة على القطاع، شهِدَت الساحة العراقية خلال يناير 2024م، تصاعُد التوتُّر من جديد، على خلفية توالي الاعتداءات الإيرانية ضدّ الأهداف الأمريكية والإسرائيلية، بذريعة الضغط على واشنطن وتل أبيب لوقف الحرب المشتعلة في غزة، سواء بشكل مباشر من خلال الحرس الثوري الإيراني، أو بشكل غير مباشر من خلال مليشياتها المسلَّحة المنتشرة في العراق، ما يشكِّل انتهاكًا واضحًا لسيادة الدولة العراقية، واستباحةً لأراضي دولة عربية تسعى لتحقيق أمنها واستقرارها، والحد من تفاقُم أزماتها، التي تداعت بالأساس بفعل التدخُّلات الإيرانية.

أولًا: الهجمات الإيرانية في أربيل والمثلَّث الحدودي

تجلَّى التصعيد الإيراني ضدّ الأهداف الأمريكية والإسرائيلية بالساحة العراقية في منطقتين:

الأولى: في أربيل، حيث أعلن الحرس الثوري الإيراني في الخامس عشر من يناير 2024م شنّه هجمات صاروخية يُقدَّر عددها بـ24 صاروخًا، على ما وصفه بأنَّه مركز تجسُّس لـ«الموساد» الإسرائيلي في أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق[1]، ضمن سلسلة هجمات موجَّهة تجاه ما اعتبرته إيران «مراكز تجسُّس إسرائيلية وتجمُّعات لجماعات إرهابية مناهضة لإيران في العراق وسوريا»، بينما لم تعلِّق الحكومة الإسرائيلية على المزاعم الإيرانية، وقد أسفرت الهجمات عن مقتل 4 عراقيين من الإقليم، وإصابة 6 آخرين.

الثانية: في المنطقة الحدودية العراقية ضمن المثلَّث الحدودي العراقي-الأردني-السوري، حيث استهدف «حزب الله» العراقي، أقرب المليشيات المسلَّحة لإيران، حسب التصريحات الأمريكية، بتاريخ 28 يناير 2024م، القاعدة الأمريكية «برج»، قُرب المثلَّث الحدودي من ناحية شمال شرق الأردن. وتشكِّل هذه الهجمات نقطة تحوُّل خطيرة في مسارات التصعيد، التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، بالنظر إلى عدد القتلى والجرحى الأمريكيين، وتحميل الإدارة الأمريكية إيران وملشياتها المسلَّحة، خصوصًا «حزب الله» العراقي، المسؤولية عن الهجمات[2]، وتوقُّعات عديد من الخبراء بأنَّ الردّ الأمريكي سيكون قويًّا، لإيصال رسائل ردْع أمريكية قويّة لإيران ومليشياتها، على أن تطَال مقرّات المليشيات الموالية لإيران في العراق، أو في سوريا، أو في الاثنين معًا، أو من خلال استمرارية سيناريو الاغتيالات والتصفيات بشكل غير مباشر في الداخل الإيراني.

تأتي التصعيدات الإيرانية ضدّ الأهداف الأمريكية والإسرائيلية، التي نُفِّذت في غالبيتها بواسطة طائرات مسيَّرة تحمل مواد متفجِّرة وصواريخ باليستية، ضمن جولة جديدة من العُنف في الشرق الأوسط، وسط مخاوف من اتّساع الصراع الإقليمي على خلفية انفجار الصراع في غزة، وما تلاه من موجة تصعيدات بين المليشيات المسلَّحة الموالية لإيران والولايات المتحدة وإسرائيل في العراق وسوريا والبحر الأحمر، بفعل الهجمات المليشياوية ضدّ الأهداف الأمريكية والإسرائيلية، والردّ الأمريكي والإسرائيلي باستهداف عديد من القيادات العسكرية الإيرانية التابعة للحرس الثوري في سوريا. ولذلك، قرأها عديد من المتخصِّصين ضمن سياق المعركة المشتعِلة في غزة وتداعياتها على الأمن الإقليمي.

كذلك تأتي -أيضًا- بعد أيام قليلة من التهديدات الإيرانية بالانتقام لضحايا تفجيري كرمان

(1) وكالة فارس، سپاه پاسداران با 24 فروند موشک مقر موساد و داعش را منهدم کرد، (1402-10-26)، تاريخ الاطلاع: 31 يناير 2024م، http://tinyurl.com/472ehnm5

(2) - bbc, Kataib Hezbollah: Iran-backed group suspends attacks against US after drone stri, (Jan 31, 2024), Accessed: Jan 31, 2024, https://2u.pw/QpfHssn

جنوب إيران قُرب مرقد القائد السابق لـ«فيلق القدس» قاسم سليماني، في أثناء تنظيم مراسم إحياء الذكرى السنوية لمقتله بغارة أمريكية قُرب مطار بغداد الدولي في يناير 2020م، إذ رُفعت راية الانتقام الحمراء أعلى قُبَّة جامع جمكران الشهير في مدينة قُم جنوب العاصمة طهران، للدلالة على واجب الانتقام للضحايا من قتلى وجرحى بالعشرات.

تحمل الهجمات الإيرانية في أربيل، التي نُفِّذت خلال هذه المرَّة بخلاف المرّات السابقة من مسافة أكثر من 1200 كلم، قطعت خلالها مسافات طويلة في الأجواء العراقية فوق الأهداف الأمريكية نحو أربيل، رسالة لواشنطن وتل أبيب، بالقُدرة الفائقة للصواريخ الإيرانية، ومداها، بل ودقَّتها في تحقيق أهدافها.

وعلى الرغم من أنَّ إيران تتذرَّع بهجماتها العسكرية ضدّ الأهداف الأمريكية، بالضغط على واشنطن وتل أبيب لوقف الحرب في غزة، أشار عديد من المراقبين إلى وجود حزمة أهداف إيرانية وراء هجماتها المستمرَّة، يكمُن أبرزها في الضغط لإخراج القوّات الأمريكية من العراق، والحدّ من تكرار سيناريو الاغتيالات بحقِّ قيادات عسكرية إيرانية في العراق وسوريا وأيّ عمليات تخريبية في الداخل الإيراني، وكذلك دفْع حكومة كردستان العراق نحو إغلاق المراكز التجسُّسية الإسرائيلية، وبالطبع الأحزاب الإيرانية الكردية المعارضة بشدَّة للنظام الإيراني وسياساته الداخلية والخارجية، باستغلال التوقيت المضطرِب في الشرق الأوسط.

ثانيًا: ملامح ردّ الفعل العراقي

اتّخذ العراق موقفًا من الهجمات الإيرانية، سواء على أربيل أو في المثلَّث الحدودي، ووصفتها القيادة العراقية بـ«الاعتداء على السيادة والأمن العراقي»، وبـ«الانتهاك الواضح للاتفاق الأمني المُوقَّع بين إيران والعراق»، الذي يقضي بأن تُوقِف إيران عملياتها العسكرية في الأراضي العراقية، فقد اعتبرها الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد «انتهاكًا للسيادة وتقويضًا للأمن والاستقرار»، بينما اعتبرها رئيس الوزراء محمد شيّاع السوداني «عدوانًا صريحًا على العراق يستدعي اتّخاذ الإجراءات الدبلوماسية والقانونية كافة حياله لحماية الأمن القومي للعراق»، ونفى مستشار الأمن القومي العراقي، قاسم الأعرجي، وجود مركز استخباراتي لـ«الموساد» في أربيل، مُعتبِرًا أنَّ المزاعم الإيرانية عارية تمامًا عن الصحّة.

كذلك وجَّه السوداني بتشكيل لجنة برئاسة مستشار الأمن القومي للتحقيق في الهجمات الإيرانية، ومزاعم إيران وجود مركز تابع لـ«الموساد» في أربيل، كما استدعت الخارجية العراقية القائم بالأعمال الإيراني، وسلَّمته مذكِّرة احتجاج على الهجمات، واستدعت السفير العراقي في طهران بغرض التشاور.

كما تقدَّمت الخارجية العراقية بعد يوم من الهجمات، بموجب رسالتين متطابقتين، بشكوى إلى كلٍّ من الأمين العام للأُمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي، ضدّ الاعتداءات الإيرانية على العراق. واعتبرت الشكوى أنَّ الذرائع والادّعاءات، التي ساقتها إيران لتبرير قصفها أربيل العراقية بصواريخ باليستية، مزيَّفة وتشكِّل عدوانًا على سيادة دولة جارة عضو في الأُمم المتحدة، وإساءة لمبدأ حُسن الجوار[1]، ما يعكس موقفًا عراقيًّا مُدرِكًا مخاطر ما تقوم به إيران على مستقبل الدولة، ولكن تفرض المصلحة على القيادة العراقية أداء دورٍ أكبر، للحدّ من تداعيات السلاح المُنفلِت على مستقبل علاقات العراق بالشركاء الإقليميين.

من ناحية أخرى، اتّخذ موقف إقليم كردستان العراق حكومةً وشعبًا الرافض للاعتداءات الإيرانية، أشكالًا متعدِّدة، منها المواقف الرسمية المنددة، والاحتجاجات الشعبية، وصولًا إلى دعوة غُرَف التجارة إلى مقاطعة المنتجات الإيرانية، باعتبار ذلك ورقة ضغْط ضدّ الهجمات الإيرانية المتكرِّرة تجاه الإقليم، في موقف مفاجئ للتُجّار

(1) - الحرة، ندَّد بـ «العدوان الإيراني» على أراضيه.. تفاصيل الشكوى العراقية لمجلس الأمن، (27 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2024م، https://2u.pw/2cgfhE1

العراقيين يصدُر لأول مرَّة في كردستان العراق، الذي يُعَدُّ سوقًا مهمةً للمنتجات الإيرانية. إذ تُشير التقارير إلى أنَّ حجم التبادل التجاري بين إيران وكردستان العراق يتراوح سنويًا بين 6 و8 مليارات دولار[1]، غالبيتها صادرات إيرانية للإقليم، وتتبوَّأ المواد الإنشائية والغذائية المرتبة الأولى في قائمة الصادرات الإيرانية للإقليم، إذ يلعب القُرب الجغرافي وانخفاض تكلفة النقل دورًا في تعزيز العلاقات التجارية بين الجانبين، ويدخل الإقليم يوميًا نحو 400 شاحنة محمَّلة بالبضائع الإيرانية[2]. لذلك يُعَدُّ الإقليم سوقًا مهمّة لإيران، لا سيّما في ظل حاجة إيران إلى العوائد كافَّة من العملة الصعبة، كما أنَّ الإقليم في حاجة أيضًا إلى المنتجات الإيرانية نظرًا لتكلفتها المنخفضة، مقارنةً ببدائل أخرى تكون مرتفعة التكلفة على الداخل الكردستاني.

الخلاصة:

تسعى إيران، من وراء تصعيداتها المباشرة وغير المباشرة ضدّ الأهداف الأمريكية والإسرائيلية إلى تعزيز دور ومكانة نفوذها الإقليمي في المعادلة المُحتمَلة في مرحلة ما بعد حرب غزة، بتوظيف الحرب المشتعِلة في القطاع، لصالح إبراز قوَّة نفوذها الإقليمي، والضغط على الولايات المتحدة لإخراج قوّاتها من الساحة العراقية، ضمن مساعيها الإقليمية لتمرير مشروعها التوسُّعي، دون أن تُعير أدنى اهتمام بمصالح جيرانها وأمنهم واستقرارهم، فقد يدفع الشعبان العراقي والسوري فاتورة وضريبة السياسات الإيرانية في الداخل، والتأثير خارجيًا في مستقبل علاقاتهما المتنامية بمحيطهما العربي.

---

(1) - إيرنا، حجم التبادل التجاري بين إيران وإقليم كردستان العراق يتراوح ما بين 6 و8 مليارات دولار، (14 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2024م، https://2u.pw/m4ZLyw6

(2) - الجزيرة نت، حملة مقاطعة واسعة للبضائع الإيرانية في كردستان العراق، (25 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2024م، https://2u.pw/xZtVrdZ

مثلّث التوتُّر الإيراني-الإسرائيلي-الروسي في سوريا

مع انطلاق العام الجديد 2024م، وفي ظل استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة بتداعياتها المتعدِّدة وتأثيراتها الإقليمية والدولية المشتعلة، برَزَت من بين القضايا، التي استأثرت باهتمام كبير، انعكاسات تلك الحرب على الساحة السورية، بما يشمل المواقف منها، والوضع الميداني على الأرض، وتأثُّر علاقة مختلف الأطراف الفاعلة على الساحة السورية بها. ومن هُنا، يناقش تقرير شهر يناير حالة التصعيد الأُفقي لإسرائيل تجاه الانتقال نحو توجيه ضربات نوعية ومتقدِّمة، في استهداف الرؤوس القيادية للحرس الثوري في سوريا.

أولًا: الاغتيالات الإسرائيلية لقادة إيران وتحدّي المصالح الإيرانية في سوريا

نفَّذت القوّات الإسرائيلية جُملة من عمليات الاستهداف لشخصيات في الصف الأول بالحرس الثوري تشكِّل أهمِّية إستراتيجية وشخصيات محورية، ولديها ملفات عديدة لوجستية واستخباراتية لنفوذ إيران في المنطقة. ففي 20 من يناير 2024م، أسفرت عملية إسرائيلية في قلب العاصمة السورية دمشق عن مقتل عدد من القادة العسكريين الإيرانيين[1]. إلى جانب ذلك، شنَّت إسرائيل هجومًا آخر طال منطقة السيِّدة زينب بالعاصمة السورية دمشق، في 29 يناير 2024م، واستهدفت ما وصفته تقارير عديدة بأنَّه موقع استشاري تابع للحرس الثوري الإيراني، وسبق ذلك اغتيال القيادي البارز في الحرس الثوري رضي موسوي أيضًا بضربة جوِّية إسرائيلية في دمشق[2]. وبهذا، تمكَّنت حكومة تل أبيب من توجيه ضربة كبيرة أخرى إلى إيران، وإحداث خسائر نوعية في صفوف القيادات العسكرية الإيرانية في سوريا، وفق معادلات جديدة لإسرائيل باتت تستهدف فيها الشخصيات الإيرانية الفاعلة، التي تحرِّك ما يُعرَف بـ«محور المقاومة»، لا كما اُعتيدَ سابقًا عبر استهداف بِنية إيران التحتية وأدواتها في سوريا.

وفي ظل هذه الظروف، حاول كبار المسؤولين العسكريين والسياسيين في إيران ممارسة تصعيد في المواقف، ما بين إدانة ووعيد ومطالبة بردٍّ قوي لحكومتهم تجاه الاستهدافات الإسرائيلية، لكنَّ الجزء الأهمّ ممّا قُرئ من ردود الفعل الإيرانية، هو اعتبار الخطوة الإسرائيلية دلالة واضحة على اختراق أمني في صفوف الإيرانيين، في كلا الحدثين، اللذين وقعا في رقعة جغرافية تُعَدُّ منطقة أمنية إيرانية بامتياز، وبالتالي طرْح أسئلة عدَّة عن كيفية التمكُّن الإسرائيلي من الوصول إلى معلومات دقيقة عن تحرُّكات واجتماعات القادة الإيرانيين في سوريا، خصوصًا في دمشق ومحيطها.

ثانيًا: إيران وسؤال مصدر الاختراق

الشكوك والتكهُّنات، التي اعترت التصريحات والأخبار الواردة من إيران وعن صحافتها الداخلية، حول مصدر الاختراق الأمني المحيط بقياداتها الميدانية في سوريا، حملت تلميحات إيرانية بمسؤولية كلٍّ من موسكو ودمشق في هذا الاختراق[3]، إذ مال عديد من التكهُّنات حول تسريب الأخيرة معطيات أمنية لإسرائيل عن الأهداف الإيرانية في سوريا. في المقابل، لم تغِب الشكوك الإيرانية حول دور روسي مباشر في تسهيل عمليات الاستهداف الانتقائي الإسرائيلي، عبر تسريب معلومات التحرُّكات للقادة الإيرانيين في سوريا، أو دور غير مباشر لجهة ما تطرحه هذه العمليات من أسئلة حول إمكانية وجود

(1) محمد لسانی، ترور نیابتی سردار ایرانی، 01 بهمن 1402ه.ش، تاریخ الاطلاع: 04 فبراير 2023م. https://bit.ly/3HObUZk.

(2) موسسه بین المللی مطالعات ایران (رصانه)، کشته شدن رضی موسوی در سوریه.. پیامهای این حمله اسرائیل و مواضع ایران، 03 يناير 2023م، تاریخ الاطلاع: 04 فبراير 2024م. https://bit.ly/3SLtUts.

(3) وكالة سبوتنيك(الفارسية)، حمله اسرایيل در زینبیه به مرکز مستشاری ایران بوده است، 29 يناير 2024م، تاریخ الاطلاع: 04 فبراير 2024م. https://bit.ly/3HJJ9Nc.

حالة من التغاضي الروسي عن إبلاغ طهران مُسبَقًا بهذه العملية، في ظل التنسيق، الذي كان قائمًا ومعمولًا به أو ما يُسمَّى ببروتوكول التعاون والتنسيق بين موسكو وتل أبيب، الذي يفرض على الأخيرة إبلاغ الأولى بأيّ عملية استهداف أو غارة جوِّية قبل حصولها، ما كان يسمح للجانب الروسي بتمرير معلومة الاستهداف للجهة المُستَهدَفة لإخلاء مواقعها، تجنُّبًا لسقوط قتلى وضحايا في صفوفها.

ويأتي التوتُّر المتراكم في علاقة الدولتين على الصعيد السوري، بالتوازي مع توتُّر علاقتهما في ملفّات أخرى، من بينها استمرار الدعم الروسي لمطالبة الإمارات العربية المتحدة بالجزُر الثلاث المُتنازَع حولها مع إيران. وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ منظور المصالح وتشابُكاتها مقارنةً بتحدِّيات العلاقة ما بين إيران وروسيا، يفرض على الحكومة الإيرانية تجنُّب اتّخاذ أيّ خطوة سلبية قد تدفع نحو توسيع نطاق خلافاتها مع روسيا في سوريا، وذلك لاعتبارات وأولويات إيرانية، من بينها مساعي طهران للاستعداد لمرحلة ما بعد الصراع الدائر حاليًا بينها وعبر وكلائها وبين كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهو ما يستوجب منها الاحتفاظ بإحدى أهمّ أوراق قوَّتها، وهي الورقة الروسية وعدم التنازل عنها في مسار مناكفتها مع كلتا القوَّتين الأمريكية والإسرائيلية. كما أنَّ من شأن توسيع نطاق الخلافات بينهما أن يعزِّز احتمالات أن ترفع موسكو مستوى التنسيق الأمني مع تل أبيب. وقد بدأت تقارير عديدة تشير إلى أنَّ روسيا بدأت صياغة ترتيبات أمنية جديدة في الجنوب السوري، وتحديدًا في هضبة الجولان، سعيًا لإدارة التصعيد المُحتمَل بين إسرائيل والمليشيات الإيرانية عبر هذه المنطقة.

الخلاصة:

على ضوء ذلك، يمكن القول إنَّ مثلَّث العلاقات الإيرانية مع إسرائيل وروسيا على الأراضي السورية، بدأ يأخذ منحنىً أشدَّ توتُّرًا وضبابية، في ظل سعي تل أبيب نحو تحييد مصادر قلقها الأمني القادم من سوريا، عبر القضاء على الرؤوس المحرِّكة لهذه التهديدات، وكذلك في ظل القلق الإيراني من التوجُّهات الإسرائيلية المُحتمَلة نحو توسيع عملياتها بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة، ما ترك بدوره دائرة من الشكوك الإيرانية حول علاقتها مع كلٍّ من دمشق وموسكو. وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ طهران لا تمتلك هامشًا واسعًا من الخيارات وحرِّية لحركتها داخل سوريا وخارجها، وهو ما سوف يدفعها إلى إدارة نفوذها السوري، وخفْض سقف خلافاتها المتصاعِدة مع روسيا حول بعض الملفات، خصوصًا في ضوء الاستحقاقات الإستراتيجية، التي تبدو المنطقة مُقبلة عليها خلال المرحلة المقبلة، بفعل الارتدادات السلبية للحرب الإسرائيلية الراهنة في قطاع غزة، وتشابُكاتها الملحوظة على الملفّات الإقليمية، ومنها الملف السوري.

المواجهات الغربية مع الحوثيين في البحر الأحمر

باشرت الولايات المتحدة الأمريكية جُملة من الإجراءات العسكرية والسياسية والاقتصادية، لاحتواء التهديدات الأمنية، التي باتت تشكّلها جماعة الحوثي على الملاحة في البحر الأحمر. وقد تزامن ذلك مع فشل كل محاولات وقْف الحرب الإسرائيلية على غزة، التي كانت السبب المباشر للهجمات الحوثية على السُّفُن الإسرائيلية وتلك المتّجِهة إلى إسرائيل، وأيضًا هجمات تنفذها مليشيات عراقية على قواعد أمريكية في سوريا، فضلًا عن المواجهة «وفق قواعد الاشتباك» بين «حزب الله» وإسرائيل. تكشف هذه التطوُّرات عن حجم مخاطر توسُّع الحرب في ظل تمترُس كل الأطراف خلف مواقفها، ما سيكون له انعكاسات على الداخل اليمني، والجوار الإقليمي، وحتى العالمي.

أولًا: الضربات العسكرية

شنَّت الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار عملية «حماية الازدهار»، عديدًا من الهجمات على مواقع حوثية، لدفع الجماعة إلى التوقُّف عن استهداف الملاحة في البحر الأحمر. وقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، أنَّ «الضربات الأمريكية والبريطانية ضدّ الحوثيين في اليمن استهدفت أجهزة رادار وبنى تحتية لمسيّرات وصواريخ، وذلك بقصد تعطيل وإضعاف قُدرة الحوثيين على تعريض الملاحة البحرية للخطر وتهديد التجارة الدولية في أحد أهمّ الممرّات البحرية في العالم»[1].

استطاعت الضربات العسكرية الأمريكية وقْف عمليات اختطاف السُّفُن، لكنّها فشلت في دفْع الحوثيين إلى مراجعة قرارهم. وعلى الرغم من قُدرتها على إحباط كثير من المحاولات باستهداف الصواريخ قبل انطلاقها، وإضعاف قُدرات الحوثيين بضرب قواعد الرادارات والطائرات المسيّرة ومنصّات الصواريخ، فإنَّ ذلك لم يمنع من تواصُل إطلاق الصواريخ من البرّ اليمني باتّجاه السفن العابرة في البحر الأحمر، أو عبر الزوارق المفخَّخة. وحتى إن كان كثير منها فاشلًا، لكنَّها تبقى هواجس لاستهداف أو اختطاف السفن، ما يعني مواصلة تعطيل الملاحة في البحر الأحمر، وما يترتَّب عنها من خسائر اقتصادية عالمية، خصوصًا أنَّ الحوثيين وسَّعوا قائمة أهدافهم لتشمل إضافة إلى السُّفُن الإسرائيلية أو المتعاونين معها، سُفُنَ الدول المشاركة في التحالف، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

ثانيًا: الضغط السياسي

على الجبهة السياسية، اتُّخِذ عديد من الخطوات لإجبار الحوثيين على وقْف هجماتهم، إذ أصدر مجلس الأمن في 10 يناير قرارًا يدين استهداف الحوثيين السُّفُن في البحر الأحمر، ويطالب بوقفها فورًا[2]. وبعد أن أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية[3]، فرضت إلى جانب بريطانيا عقوبات على أربع قيادات حوثية[4]. في هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى أنَّه مع وصول بايدن إلى الرئاسة، ألغى قرار سلفه ترامب تصنيف الحوثيين بقائمة الإرهاب، ما أظهر الإدارة الأمريكية متناقضة في سلوكها،

(1) العربية نت، أوستن: الضربات ضدّ الحوثيين استهدفت رادارات وبنى تحتية للمسيّرات والصواريخ، 2024/01/12م، تاريخ الاطلاع: 2024/02/07م، على الرابط: https://2u.pw/WnfkAU0

(2) أخبار الأمم المتحدة، مجلس الأمن يعتمد قرارًا يدين هجمات الحوثيين على السُّفُن في البحر الأحمر، 2024/01/10م، تاريخ الاطلاع: 2024/02/08م، على الرابط: https://2u.pw/x8ClgFT

(3) بي بي سي عربية، أمريكا تضع الحوثيين على قائمة الإرهاب مجدَّدًا، 17/01/2024م، تاريخ الاطلاع: 2024/02/08م، على الرابط: https://2u.pw/APlvinY

(4) سي إن إن عربية، عقوبات أمريكية وبريطانية تستهدف قيادات حوثية بسبب الهجمات على السُّفُن، 2024/01/26م، تاريخ الاطلاع: 2024/02/08م، على الرابط: https://2u.pw/bbntMmc

إذ تستند في تصنيف الجماعات الإرهابية على حساباتها الخاصَّة، وليس لاعتبارات موضوعية، وهو ما يدفع القُوى الإقليمية، وفي مقدِّمتها المملكة العربية السعودية، إلى الاستمرار في وضْع مسافة بينها وبين الولايات المتحدة في التعاطي مع أزمات المنطقة. وعمومًا، تبدو هذه المحاولات الأمريكية محكومة بالفشل، في ظل استمرار تشبُّث الحوثيين بمواقفهم.

في إطار الجهود السياسية، واصلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اتّهام إيران بدعم الحوثيين بالأسلحة والتكنولوجيا والمعلومات لضرب السُّفُن في البحر الأحمر، كما طلبت من الصين الضغط على إيران، لمنع الحوثيين عن مواصلة أعمالهم[1]. وقد أشارت وكالة «رويترز» للأنباء، نقلًا عن أربعة مصادر إيرانية ودبلوماسية، إلى أنَّ مسؤولين صينيين طلبوا من نظرائهم الإيرانيين المساعدة في «كبْح الهجمات، التي تشُنّها جماعة أنصار الله (الحوثيين) على السُّفُن في البحر الأحمر، وإلّا فإنَّ ضررًا قد يلحق بالعلاقات التجارية مع بكين»[2]. لكن الإيرانيين يردُّون بأنَّ الحوثيين يتّخِذون قرارهم بشكل مستقِلّ، كما أنَّ السُّفُن الصينية غير معرَّضة للخطَر لأنَّها غير مُستهدَفة أساسًا.

ثالثًا: انعكاسات التطوُّرات على مسار المصالحة اليمنية

زادت التطوُّرات الجديدة تعقيد الأزمة اليمنية المعقَّدة أساسًا، إذ يحاول الحوثيون بخطواتهم هذه تحسين صورتهم أمام الرأي العام اليمني وحاضنتهم الاجتماعية بشكل خاص، بينما تُبرِز الحكومة الشرعية الأخطاء، التي وقع فيها المجتمع الدولي سابقًا، ما أسهم في تمكين الجماعة، حتى باتت تشكِّل خطرًا عالميًا. وهكذا تحوَّلت مسألة الملاحة في البحر الأحمر إلى قضية سِجالية بين الطرفين المتنازعين، ما يضيف أعباء جديدة على الأمم المتحدة في التوصُّل إلى تسوية سريعة للأزمة اليمنية. فعلى الرغم من الهجمات العسكرية المُتبادَلة بين الحوثيين والولايات المتحدة وبريطانيا، فإن المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ،

(1) آر تي عربية، واشنطن تطلب المساعدة من الصين، 25/01/2024م، تاريخ الاطلاع: 08/02/2024م، على الرابط: https://2u.pw/SMWvbp8

(2) الجزيرة نت، الصين تضغط على إيران لكبح هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، 26/01/2024م، تاريخ الاطلاع: 08/02/2024م، على الرابط: https://2u.pw/yc21wkw

واصل مساعي التوصُّل إلى اتفاق لحل الأزمة اليمنية عبر خارطة الطريق الأُممية، من خلال لقاءاته مع قادة الحوثيين والحكومة الشرعية. لكن يبدو أنَّ ما يحصل حاليًا سيعرقل الجهود الحالية، إذ لم تُثنِ جبهة البحر الأحمر الحوثيين عن الاستمرار في شنّ الهجمات على المناطق، التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية[1]، كما فتحت باب سِجال جديد بين الطرفين، فقد جدَّدت الحكومة موقفها الثابت والمبدئي من القضية الفلسطينية العادلة، ومطالبتها بوقف العدوان الإسرائيلي الغاشم على الأراضي المحتلَّة، لكنها في الوقت نفسه حمَّلت جماعة الحوثي، مسؤولية جرّ البلاد إلى ساحة مواجهة عسكرية «لأغراض دعائية»، وأنَّ الطريق الأمثل لهذا الصعيد لا يمكن أن يتحقَّق إلّا باستعادة مؤسَّسات الدولة الشرعية[2].

الخلاصة:

بغضّ النظر عن مدى قُدرة ضربات أمريكا وحلفائها على تعطيل الماكينة العسكرية الحوثية، لتأمين الملاحة في البحر الأحمر، فإنَّ ذلك سيقلِّل الهجمات، ويحِدّ منها، لكنَّه لن يوقفها بشكل نهائي، وهذا سبب كافٍ لاستمرار توجُّس الشركات من المرور عبر باب المندب. ومن ناحية ثانية، فإنَّ تبِعات ما يحصل حاليًا على العملية السياسية في اليمن، عقب نهاية الحرب الإسرائيلية على غزة، تكمُن في موقف الولايات المتحدة والقُوى الغربية من الحوثيين، ودورهم السياسي في حال التوصُّل إلى تسوية تُتيح مجالًا للحوثيين للمشاركة في مؤسَّسات الدولة الشرعية.

---

(1) المخا للدراسات الإستراتيجية، الإحاطة الشهرية لشهر يناير 2024م، العدد 32، يناير 2024م، ص09.

(2) **وكالة الأنباء اليمنية**، الحكومة تحمِّل مليشيا الحوثي مسؤولية جرّ البلاد إلى ساحة مواجهة عسكرية لأغراض دعائية، 12/01/2024م، تاريخ الاطلاع: 08/02/2024م، على الرابط: https://2u.pw/waJBn6e

علاقات إيران بالقوى الدولية

شهدت العلاقات الأمريكية-الإيرانية ارتفاعًا ملحوظًا في مستوى التوتر بعد الهجوم على القاعدة الأمريكية في الأردن من جانب المليشيات العراقية الموالية لإيران، أما العلاقات الإيرانية-الأوربية، فلا تزال تراوح مكانها في مربع التوتر حول القضايا الخلافية الثابتة بين الطرفين، التي أُضيفت إليها مؤخرًا الاتهامات البريطانية لطهران باستهداف المعارضة الإيرانية في الخارج والوقوف وراء استهداف الحوثيين الملاحة في البحر الأحمر.

في هذه الفقرة سنناقش الملفين التاليين:

- تأثير صفقة تبادل السجناء على مسار العلاقات الأمريكية-الإيرانية
- ضغوط إيران على الاتحاد الأوروبي للإفراج عن حميد نوري

تجنُّب الولايات المتحدة وإيران المواجهة المباشرة رغم تزايُد التوتُّر

لا تزال حرب غزة تضع الولايات المتحدة وإيران على مقربة من مواجهة واسعة النطاق، يحاول الطرفان تجنُّبها. فبعدما كانت المواجهة مقتصرة على ساحات لبنان والعراق وسوريا، ثمَّ اليمن ومعها منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب، فإنَّها اتّسعت لتطال شرارتها الأردن، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة خروجًا عن الخطوط الحمراء وقواعد الاشتباك، وهو ما دفع واشنطن لتبنِّي رد لا يستثني إيران باعتبارها تتحمَّل جزءًا من المسؤولية عن هذا الهجوم، الذي نفذته الميليشيات التابعة لها. والحقيقة أنَّ تطوُّر المواجهة على هذا النحو يُشير إلى أنَّ الحرب تتّسع بالفعل، وأنَّها قد تفرض على الجانبين مواجهة يحاولان تفاديها.

أولًا: مواجهة متعدِّدة الساحات عبر الوكلاء

اتّهمت واشنطن إيران أمام مجلس الأمن بأنَّها المحرِّض والداعم الأساسي للحوثيين في شنّ هجماتهم على السُفُن. وقد اعترضت إيران على هذه الاتّهامات رسميًا، لكن نجحت واشنطن في 10 يناير 2024م في تمرير قرار مجلس الأمن رقم 2722، واستنادًا إلى ذلك هاجمت، بمشاركة المملكة المتحدة في 12 يناير، عددًا من المواقع العسكرية للحوثيين في اليمن، وقد أدانت إيران، التي تدعم الحوثيين، الهجمات. وكانت الولايات المتحدة قد سبقت وطالبت إيران بإنهاء دعمها الجماعة اليمنية، بما في ذلك تزويدهم بمجموعة متنوِّعة القُدرات من الصواريخ المضادَّة للسُّفُن، وأنظمة الرادار الساحلية، والبيانات الخاصَّة بحركة السفن.

لم تستجِب إيران لهذه الدعوات، بل بعد ساعات من التحذيرات البريطانية، دفعت طهران بـ«المدمِّرة ألبرز» نحو البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب، وأيَّدت الإجراءات، التي نفذها الحوثيون، التي استهدفت السُّفُن المرتبطة بإسرائيل في طريقها إلى البحر الأحمر، ويبدو أنَّ إيران قد أرادت أن تبعث برسالتين الأولى: تأكيد حقِّها في الوجود الدائم في البحر الأحمر وقُرب الممرّات الحيوية، والثانية هي تأكيد دعْمها الحوثيين[1]. ومن الواضح أنَّ البحر الأحمر هو الساحة، التي نجحت فيها إيران عبر وكيلها الحوثي في إحداث تأثير كبير، خصوصًا أنَّ الولايات المتحدة لم تجد دعمًا عربيًا أو دوليًا كبيرًا في مواجهة التحدِّيات، كما أنَّ هجماتها مع بريطانيا لم تُوقِف استهداف الحوثيين حركة الملاحة حتى الآن.

وعلى صعيد آخر، على الرغم من أنَّ إيران قد نأت بنفسها عن الهجوم، الذي نفذه وكلاء إيران في العراق صوب البرج 22 الأمريكي في منطقة الركبان على الحدود السورية-الأردنية، الذي أسفر عن مقتل ثلاثة جنود أمريكيين وإصابة ثلاثين آخرين، وجاء في الأغلب ردًّا على استهداف نائب قائد الحشد الشعبي والمسؤول الأول عن أمن بغداد، مشتاق طالب السعيدي، غير أنَّ الخارجية الأمريكية صرَّحت بأنَّ الميليشيات المدعومة من الحرس الثوري الإيراني هي المسؤولة عن الهجمات على القوّات الأمريكية في العراق وسوريا. وقد حاولت إيران احتواء ردود الفعل الأمريكية، وذلك بتأكيد وزارة الخارجية وبعثة إيران لدى الأُمم المتحدة أنَّ إيران لا ترغب في توسيع نطاق الصراع، وأنَّ فصائل المقاومة في المنطقة لا تتلقَّى أوامر من إيران في قراراتها وإجراءاتها، وأنَّه لا علاقة لإيران بالهجمات[2].

ولا شكَّ أنَّ الهجمات، التي شنَّتها الميليشيات التابعة لإيران في العراق وسوريا ثمَّ الأردن، ورودود الفعل الأمريكية عليها باستهداف مقرّات الحشد الشعبي وبعض قياداته، قد فرضت

(1) صحيفة دنياي اقتصاد، تنشها در بابالمندب و دریای سرخ به چه سمت و سویی میرود؟ پیام ترکیبی ناوشکن البرز، (13/ 10/ 1402 ه ش)، تاريخ الاطلاع: 7 فبراير 2024م، http://tinyurl.com/yc4atyuf

(2) وكالة ارنا، کنعانی: کروههای مقاومت در منطقه در تصمیمات و اقدامات خود از، تاريخ الاطلاع: 7 فبراير 2024م، http://tinyurl.com/yey52te2

ضغوطًا وتحديات على الوجود الأمريكي، فقد أدَّى الضغط الشعبي إلى إعلان الحكومة العراقية أنَّها تعمل على تشكيل لجنة ثنائية من أجل إنهاء وجود القوَّات الدولية، التي تقودها الولايات المتحدة في العراق، بالإضافة إلى نقاش أمريكي داخل إدارة بايدن حول اقتراح بسحب القوّات الأمريكية من سوريا، وهذه التطوُّرات لا شكّ متّسقة مع هدف طهران، الذي تراهن عليه منذ فترة، وهو إنهاء الوجود الأمريكي في العراق والمنطقة.

كذلك على الساحة اللبنانية، فإنَّ «حزب الله»، وكيل إيران، رفَضَ أفكار واشنطن الأولية لتهدئة القتال المُتبادَل مع إسرائيل، مثل سحب مقاتليه بعيدًا عن الحدود، لكنَّه أبقى على قنوات الدبلوماسية مفتوحة لتجنُّب حرب مدمِّرة، وهذا يتّسق أيضًا مع إستراتيجية وحدة الساحات، ومع رغبة إيران في ربْط التهدئة الإقليمية بالتهدئة في غزة، وذلك لأنَّها ترى أنَّ القضاء على أيّ طرف من أطراف المقاومة بمثابة تراجع لنفوذها وتأثيرها، بل تهديد لأراضيها بصورة مباشرة في المستقبل.

وبينما تُربك إيران ووكلاؤها حسابات واشنطن الإقليمية، فإنَّ الأخيرة قد كثَّفت عقوباتها، مُستهدفةً الأطراف التابعة والمتعاونة مع إيران، محاولةً إضعاف تأثيرها. ويوضِّح الجدول التالي أبرز هذه العقوبات خلال شهر يناير 2024م.

جدول يوضِّح أبرز العقوبات والضغوط الأمريكية على إيران ووكلائها خلال يناير 2024م

التاريخ	الإجراء
12 يناير	أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية شركتين مقرُّهما في هونغ كونغ والإمارات بقائمة عقوباتها بحُجَّة القيام بأنشطة تتعلَّق بإيران وجماعة «أنصار الله» اليمنية.
17 يناير	إدراج جماعة «أنصار الله» بقائمة الإرهابيين الدوليين المُدرَجين بشكل خاص.
19 يناير	أصدرت وزارة العدل الأمريكية حُكمًا بالسجن على رجل بتُهمة شحن معدّات ثقيلة إلى إيران في انتهاك للعقوبات الأمريكية.
22 يناير	أدرجت الولايات المتحدة شركة الطيران العراقية «فلاي بغداد» ومديرها التنفيذي بقوائم العقوبات، وذلك لدعمهما «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري الإيراني ومليشيات متحالفة مع إيران في كلٍّ من العراق وسوريا ولبنان. كما صنَّفت أيضًا طائرتين مسجَّلتَين في العراق وتمتلكهما شركة فلاي بغداد، باعتبارهما، ممتلكات محظورة، كما تصنف الولايات المتحدة ثلاثة من قادة ومؤيِّدي كتائب «حزب الله»، وهي إحدى المليشيات المتحالفة مع إيران في العراق وتابعة لـ«فيلق القدس»، بالإضافة إلى شركة واحدة تسهِّل الأعمال وتغسل الأموال لصالح كتائب «حزب الله».
25 يناير	فرضت الولايات المتحدة، بالاشتراك مع المملكة المتحدة، عقوبات على أربعة مسؤولين عسكريين في جماعة «أنصار الله» المعروفة باسم جماعة الحوثيين، لدعمهم الهجمات، التي شنَّتها الجماعة مؤخَّرًا.
29 يناير	فرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عقوبات على شبكة من الأشخاص، الذين استهدفوا المعارضين الإيرانيين بأوامر إيرانية، وبعض كبار أعضاء الحرس الثوري، كما أُدرجت الوحدة 840 التابعة للحرس الثوري بقائمة العقوبات للبلدين.

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية

ثانيًا: هجمات بحرية ومخاوف نووية

بجانب المواجهة الإقليمية غير المباشرة، تتابع إيران سياسات من شأنها أن تُربك الحسابات الأمريكية، مستغلَّة عدم رغبة إدارة بايدن في فتْح جبهة مباشرة للصراع مع طهران، وذلك بالنظر إلى اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية. على سبيل المثال، أجرت القوّات البحرية الإيرانية في 11 يناير 2024م

عملية إنزال جوِّي بطائرة هليكوبتر، للاستيلاء على ناقلة نفط قُبالة سواحل عُمان، بعد صدور مذكِّرة قضائية[1]. وقد ندَّدت واشنطن بهذه الخطوة، ووصفتها بأنَّها «غير قانونية»، وأيّ محاولات أخرى من جانب طهران لتعطيل الشحن في المضيق، يمكن أن تؤدِّي بسهولة إلى تورُّط إيران في مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة، وهي مواجهة حاولت جاهدة تجنُّبها حتى الآن[2].

واتصالًا بهذا التصعيد المُتبادَل، أطلقت إيران بنجاح ثلاثة أقمار صناعية إلى مدارها، في خطوة زادت المخاوف الأمريكية بشأن برنامج الصواريخ الباليستية، وكذلك طموحات طهران النووية، إذ ترجِّح الولايات المتحدة أنَّ إيران تُخفي وراء هذه العملية خطَّةً لتطوير برنامج الصواريخ الباليستية. وما يزيد تعقيدات هذه المسألة، تعاون روسيا مع إيران في هذا الصدد، إذ قال مسؤولون أمريكيون إنَّ روسيا تساعد طهران في تطوير قُدراتها في جمْع الأقمار الصناعية، كما تعرض «تعاونًا دفاعيًّا غير مسبوق» في مجال الصواريخ والإلكترونيات العسكرية والدفاع الجوِّي، وترغب كذلك في شراء صواريخ باليستية متوسِّطة المدى، لتعزيز ترسانتها الدفاعية، بينما تخوض حربًا غير مباشرة في مواجهة الغرب على أرض أوكرانيا[3].

من جهة أخرى، تتابع إيران سياسة الغموض النووي، وذلك باعتبارها ورقة ضغْط في إطار الصراع الراهن، أو لاستغلال الظرف الاستثنائي الحالي للدفع بالبرنامج النووي قُدُمًا. وقد حذَّر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرِّية رافائيل غروسي من غياب قنوات للحوار مع إيران، وتراجُع الجهود الدبلوماسية، إذ إنَّ حرب غزة قد تُجبِر إيران على أن تصبح قوة نووية، لا سيّما إذا اتَّسع نطاق الصراع، وأصبح نفوذ إيران أو حدودها أكثر تهديدًا. وتوجد مخاوف أخرى من أنَّ إيران قد تستبق الانتخابات الأمريكية، التي قد تأتي بترامب إلى السُّلطة، بتغيير نهجها النووي، لأنَّه لن يوجد أمل في الدبلوماسية، مع ذلك يمكن القول إنَّ النظام لن يراهن على أيّ نهج نووي قد يضع «الجمهورية» أمام تحدٍّ وجودي.

الخلاصة:

لقد لعِبَت إيران دورًا مهمًّا في تأجيج ساحات الصراع في المنطقة، على غير رغبة الولايات المتحدة. وتُشير التطوُّرات، التي شهِدها شهر يناير، إلى أنَّ المواجهة بين واشنطن وطهران تتّسِع، وبدأت تطال ساحات جديدة ومؤثِّرة في الأمن والاستقرار الإقليمي، بل والدولي، كما هو جارٍ في منطقة البحر الأحمر، لكنّها لا تزال مواجهة عبر الوكلاء. ومع أنَّ الطرفين حتى الآن حريصان على عدم الانجرار إلى مواجهة مباشرة، لأنَّ ذلك لن يخدم مصالحهما طويلة الأمد في المنطقة والعالم، ولا تمكن السيطرة على حدود انتشار الحرب ومداها الزمني حال اندلاعها، فإن هذا ليس مُستبَعدًا تمامًا بالنظر إلى تضارُب المصالح الكبيرة، الذي وقَفَ خلف هذا التصعيد من الأساس، وبالنظر إلى الضرر المتصاعِد على خطوط الشحن، الذي قد يتفاقم، وتأثير هذا التصعيد في سُمعة الولايات المتحدة ونفوذها الإقليمي، وفي تآكُل قُدرة الردع في مواجهة إيران ووكلائها في المستقبل.

---

(1) وكالة تسنيم، توقيف يک نفتکش آمريکايی توسط نيروی دريايی ارتش جمهوری اسلامی ايران تاييد شد، (٢١ دی ١۴٠٢ ه ش)، تاريخ الاطلاع: 7 فبراير 2024م، http://tinyurl.com/5dth7x32

(2) Con Coughlin, Why Iran is avoiding a full-blown war with the West, telegraph, (12 January 2024), accessed: Feb 2024 ,7, https://2u.pw/gFef2n0

(3) Michael R. Gordon & Gordon Lubold & Benoit Faucon, Russia Moves Forward With Plans to Buy Iranian Ballistic Missiles, The Wall Street Journal, (Jan. 2024 ,4), accessed: Feb 2024 ,7, https://2u.pw/hHE6WFR

تصاعُــد التوتُّر في علاقــات إيران بالوكالــة الدوليــة للطاقــة الذرِّية وبريطانيا

لا تـزال الخلافـات حـول ملـف حقـوق الإنسـان والاتفـاق النـووي، ومؤخَّـرًا هجمـات الحوثيـين فـي البحـر الأحمـر، تعكِّـر صفـو العلاقـات بـين إيـران وأوروبـا، هـذا مـع اسـتمرار أزمـة المواطنـين الأجانـب المُحتجَزيـن، وتحذيـرات المديـر العـام للوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرِّيـة غيـر المسبوقة حول البرنامـج النـووي الإيرانـي، المتواصـل فـي الخفـاء. يناقـش هـذا الملـف مـن تقريـر الحالـة الإيرانيـة لشـهر ينايـر 2024م، منـاورات إيـران النوويـة واسـتمرارها فـي تطويـر برنامجهـا النـووي سـرًّا، ونشـوب خلافـات وتبـادُل اتّهامـات بـين طهـران ولنـدن، على خلفيـة فـرض المملكـة المتحدة عقوبات جديـدة علـى إيـران، ومـآلات هـذه التطـوُّرات علـى العلاقـات بـين الجانبـين.

أولًا: انتقادات جديدة لإيران حول برنامجها النووي

وجَّـه المديـر العـام للوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرِّيـة، رافائيـل ماريانـو غروسـي، مـن خـلال المنتـدى الاقتصـادي العالمـي فـي دافـوس، انتقـادات لإيـران حـول برنامجهـا النـووي، قائـلًا «إنَّ إيـران تُقيِّـد التعـاون بطريقـة غيـر مسـبوقة»، وتُعَقِّـب الوكالـة علـى الإجـراءات، التـي اتّخذتهـا الولايـات المتحـدة والـدول الأوروبيـة[1]. ووُصِـف سـلوكها بـ«غيـر المقبـول» للوكالـة، التـي أصبحـت «رهينـة»، نظـرًا لوجـود الخلافـات السياسـية مـع الآخريـن. وقـال مسـؤول الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرِّيـة فـي الأُمم المتحـدة، إنَّ الدبلوماسـية بالغـة الأهمِّيـة لمنـع تدهور الأوضـاع لدرجـة تسـتحيل فيهـا اسـتعادة الحـال، كمـا كان فـي السـابق. وأشـارت الوكالـة الدوليـة إلـى أنَّ طهـران لا تُقـدِّم «جميـع المعلومـات الكاملـة»، ولا تـرُدّ علـى أسـئلتها المحـدَّدة حـول أنشـطتها. وفـي ديسـمبر الماضـي، قالـت الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرِّيـة إنَّ إيـران زادت تخصيـب اليورانيـوم إلـى 60%. ولا تـزال الصـورة ضبابيـة أمـام الوكالـة، فـي ظـل محدوديـة وصولهـا إلـى المواقـع، علـى الرغـم مـن أنَّ إيـران مُلزَمـة التحلِّـي بالشـفافية فـي هـذا الشـأن. وقـال غروسـي لصحيفـة «ذا ناشـيونال»: «إنَّ إيـران هـي الدولـة الوحيـدة التـي لا تمتلـك الأسـلحة النوويـة وتخصـب اليورانيوم بهذا المسـتوى العالـي جـدًّا، والقريـب مـن الدرجـة اللازمـة لصُنـع الأسـلحة»[2]. وزار الأمـين العـام للوكالـة إيـران، فـي مـارس الماضـي، محاولـة منـه لإنقـاذ «خطّـة العمـل الشـاملة المشـتركة»، ووقْـف الأنشـطة السـرِّية، قبـل أن تُصبِـح مثيرةً جـدًّا للقلـق.

وقـال غروسـي إنَّ برنامـج إيـران النـووي «يقفـز إلـى الأمـام، متّجهًـا نحـو أهـداف طموحـة»، مضيفًـا: «نحـن لا نُعـارض ذلـك. لكنّنـا نقـول إنَّ وصـول هيئـة الرقابـة الدوليـة والوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرِّيـة، يجـب أن يتناسـب مـع تلـك الأنشـطة».[3]

ومـن جانبـه، توقَّـع رئيـس منظَّمـة الطاقـة الذرِّيـة الإيرانيـة محمـد إسـلامي: «عـدم إحـراز تقـدُّم ملحـوظ فـي تنفيـذ البيـان المشـترك، لا سـيّما فـي مـا يتعلَّـق بالتزامـات خطّـة العمـل الشـاملة المشـتركة المتعلِّقـة بالطاقـة النوويـة، فـي ظـل بقـاء العقوبـات»[4]. وأكـد الناطـق باسـم وزارة الخارجيـة الإيرانيـة ناصـر كنعانـي، أنَّ البيئـة اللازمـة

(1)Jack Dutton, "Davos 2024: IAEA chief says monitoring of Iran nuclear sites 'not at a good place,'" Al-*Monitor*, January 19, 2024, accessed February 2, 2024, https://2u.pw/A6s3OUT

(2) Rory Reynold, "Davos 2024: Nuclear watchdog chief says Iran is 'galloping ahead' with uranium enrichment,'" The National, January 16, 2024, accessed February 2, 2024,https://2u.pw/z0MoPq3

(3) ibid

(4) "NPT Safeguards Agreement with the Islamic Republic of Iran," IAEA, GOV/2023/58, November 15, 2023, accessed February 2, 2024, https://2u.pw/hBXQtf0

للمحادثات لا تزال قائمة، «في حال جرت في إطار خطوطنا الحمراء»[1]. وفي وقت سابق من ديسمبر 2023م، وصف وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان الاتفاق النووي المُبرَم عام 2015م بأنَّه «عديم الفائدة»[2]. وزادت إيران إنتاج اليورانيوم المخصَّب إلى 60%، حسبما أفادت أحدث تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرِّية، لكن إسلامي قلَّل من شأن تقرير الوكالة، مصرِّحًا بأنَّ إيران لم توسِّع نطاق قُدرتها على تخصيب اليورانيوم إلى 60%، في إشارة -على الأرجح- إلى حقيقة أنَّ إيران لم تُخصِّص أجهزة طرْد مركزي إضافية للتخصيب إلى هذا المستوى.

وفي بيان مشترك، أدانت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أنشطة إيران، وأشارت إلى أنَّ مثل هذا الإجراء «ينطوي على مخاطر كبيرة، مرتبطة بالانتشار النووي». كما وصفت قرار إيران بأنَّه إشارة إلى «عدم وجود حُسن نية تجاه خفْض التصعيد»، في «سياقٍ إقليمي متوتِّر»[3].

ثانيًا: الخلافات الايرانية مع المملكة المتحدة

بسبب استيائها من العقوبات الجديدة، التي فرضتها بريطانيا وأمريكا على مجموعة من الإيرانيين بدعوى أنَّهم يستهدفون نُشطاء المعارضة الإيرانية، أصدرت طهران مذكرة للسفير البريطاني تحتجّ فيها على هذه الاتّهامات، التي تراها «لا أساس لها من الصحة». وقالت وزارة الخارجية، في بيان نقلته وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا»: «في أعقاب استمرار اتّهامات النظام البريطاني بحق الجمهورية الإسلامية، جرى استدعاء سايمون شيركليف، السفير البريطاني في طهران، إلى وزارة الخارجية، وإبلاغه باحتجاج بلادنا الشديد»[4]. وبذلك، وجَّهت طهران انتقاداتها إلى لندن بسبب تصرُّفها «المدمِّر وغير البنّاء» تجاه طهران، حسب وصفها.

وفي تصريح على لسان مسؤول إيراني لوكالة «إيرنا»، قال إنَّ «هذه مفارقة تاريخية مريرة، أنَّ الدولة، التي تُؤسِّس وتدعم الجماعات الإرهابية المنظَّمة وتهرب المخدّرات والعصابات الإجرامية، تُوجِّه الاتّهامات ضدّ جمهورية إيران الإسلامية وقوّاتها الموالية والصادقة، التي تقِف في الطليعة لمكافحة الجرائم المنظَّمة»[5]. وفي وقت سابق، أدان وزير الخارجية البريطاني، ديفيد كاميرون، الهجمات، التي تشُنّها المليشيات المتحالِفة مع إيران ضدّ القوّات الأمريكية.

الخلاصة:

لا تزال علاقات إيران مع أوروبا يشوبها التوتُّر، منذ انتهاك طهران التدريجي بنود «خطَّة العمل الشاملة المشتركة». ومن المرجَّح أن تتدهور العلاقات مستقبلًا نظرًا لاستمرار إيران في دعمها الحوثيين، والأعمال العدائية لوكلائها في مناطق أخرى بالشرق الأوسط. وإلى جانب ذلك، يفاقم استمرار إيران في احتجاز المواطنين الأوروبيين، الذين يزورون إيران، بما في ذلك بعض المواطنين مُزدَوجي الجنسية، توتُّر العلاقات الثنائية. وتواصل حكومة رئيسي سياسة التصعيد المباشر المنضبط، لكن مع استمرار تصعيد التوتُّرات عبر وكلائها في الشرق الأوسط.

(1) Arsalan Shahla, "Iran Says Prospect for Talks Over Nuclear Deal 'Still Exists'," *Bloomberg*, January 1, 2024, accessed February 2, 2024, https://2u.pw/qQAaKs3

(2) "Iran Says Reviving Nuclear Deal 'Useless'," *AFP* via *VOA*, December 9, 2023, accessed February 2, 2024, https://2u.pw/GGyOymR

(3) Jonathan Landay, "France, Germany, UK and US Condemn Iran's Increase In Uranium Enrichment," Reuters, December 29, 2923, accessed February 2, 2024, https://2u.pw/PH9l4kB

(4) "Iran Summons British Ambassador as Tensions Soar," *Al Jazeera*, January 30, 2024, accessed February 2, 2024, https://2u.pw/kaozGMA

(5) "Iran Summons UK Ambassador to Protest Baseless Accusations," IRNA, January 30, 2024, accessed February 2, 2024, https://2u.pw/WaRLpk5

تقرير الحالة الإيرانية

يناير 2024م

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies